ملف

التطبيع في زمن الإبادة

حزيران/يونيو 2025

التطبيع في زمن الإبادة

تحرير
هشام صفي الدين
ڤيڤيان عقيقي

تصميم بصري
رينا حاسبيني

المحتويات

1. المبشّرون الجُدد 04
هشام صفي الدين

2. كيف مهّدت أبعاد «السلام» الاقتصادية والتطبيع الطريق إلى إبادة غزة 06
توفيق حدّاد

3. أوهام السمن والعسل: الأثر الاقتصادي لـ«معاهدة السلام» الأردنية الإسرائيلية 11
هشام البستاني

4. من كامب ديفيد إلى حرب الإبادة: تحوّلات التعاون الاقتصادي بين مصر وإسرائيل 19
حسن البربري

5. التطبيع بين المغرب وإسرائيل: من المستفيد؟ 22
علي أموزاي

6. التطبيع الاقتصادي الخليجي: باب للهيمنة الإقليمية 28
عبدالله جناحي

7. هل استفادت مصر والأردن اقتصادياً من التطبيع مع إسرائيل؟ 34
إعداد: محمد الخنسا وباسم الجوني

مقدّمة

المبشّرون الجُدد

هشام صفي الدين

بينما تمارس إسرائيل أعتى أصناف القتل والقصف والتجويع والتهجير بحقّ الشعب الفلسطيني عموماً وأهل غزة خصوصاً، وتمعن في الاعتداء الوحشي على لبنان وتحديداً أهالي القرى والبلدات الحدودية والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية، وتستبيح وتحتلّ الأراضي السورية، وتشنّ عدواناً متواصلاً على اليمن وإيران، تصرّ الأنظمة العربية وشريحة واسعة من مثقّفي وناشطي البرجوازيات العربية على التمسك بخيار «السلام» مع تل أبيب. وتحارب هذه القوى المقاوَمة المسلحة، كفعل وفكرة، وبينما تتمسّك بحلّ الدولتين الذي أكل الزمن الإسرائيلي عليه وشرب.

إلى جانب الإفلاس الأخلاقي المتمثّل في الدعوة إلى التطبيع في زمن الإبادة، وعلاوة عن الخطاب الدبلوماسي الاستسلامي الذي تتبنّاه هذه القوى، يبرز التطبيع الاقتصادي كحافز إضافي لتبرير هذا الخيار وخصوصاً في الدول التي لم تلحق بقطار «السلام»، أي سوريا ولبنان. تنطوي عمليّة الترويج للتطبيع. التي تتم أحياناً بشكل تدرّجي عبر تداول الموضوع من باب حرية الرأي من دون تبنيه، على استغلال مزدوج. أوّلها مباشر ويتمثّل بالابتزاز المعنوي عبر استغلال الأوضاع المعيشية المأساوية لعموم الناس وبيعهم أوهاماً عن البحبوحة والسلام الذي ينتظر الجميع على الضفة الأخرى من التطبيع وكأنه اللؤلؤ المنثور. وثانيها غير مباشر وهو حرف أنظار الشعوب عن مسؤولية الطبقات الحاكمة في إنتاج هذا الواقع الاجتماعي من خلال سياساتها الاقتصادية المتوحّشة والتابعة لرأس المال الخليجي والقرار الغربي.

وعلى الرغم من غياب أي مضمون خلف الشعارات التطبيعية أو حجج مدعّمة بالأرقام والتحليل الموضوعي المبني على تجارب سابقة، يكتسب خطاب التطبيع الاقتصادي زخماً أيديولوجياً بفعل عوامل عدّة أهمّها: حصر الاقتصاد بذوي الخبرة والاختصاص ما يصعّب القدرة على تحدّي السردية السائدة وفهم الأبعاد الاقتصادية المطروحة ومدى صحّتها؛ هيمنة وسائل الإعلام العربية المتصهينة التي تروّج للتطبيع وتتّخذ صفة الموضوعية والمنطقية والواقعية؛ وثقافة استهلاك الخبر السريع والمعلّب على وسائل التواصل الاجتماعي. تسهّل هذه العوامل نشر وتسويق مسار التطبيع من دون مساءلة أو محاسبة على الرغم من خطورته على مستقبل الصراع ومستقبل المجتمعات المدعوة للقبول به.

في مواجهة هذه الحملات الإعلامية وهذا التسطيح الفكري والتجهيل السياسي، قمنا بإعداد ملف خاص عن تداعيات التطبيع الاقتصادي على أحوال المجتمعات العربية التي طبّعت أنظمتها أو سلطتها مع الكيان في خلال المراحل الثلاثة الرئيسة: مصر عبر اتفاقية كامب دايفيد في العام 1978 ، فلسطين والأردن عبر اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة عامي 1993 و1994، وكل من الإمارات والبحرين والمغرب من خلال اتفاقيات أبراهام المبرمة في العام 2020.

إن مراجعة مسارات التطبيع في سياقها التاريخي ومن خلال التدقيق في بنود الاتفاقيات وحجم وطبيعة المبادلات التجارية ومقارنة المؤشرات التنموية قبل التطبيع وبعده، تكشف لنا حقائق عدة غير قابلة للشك. أولاً، أنّ المحفّزات المالية ووعود التنمية الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية في حال وافق العرب على مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين حاضرة في أدبيات الصهاينة منذ القرن التاسع عشر. ثانياً، أنّ التطبيع الاقتصادي كان دوماً وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو جيوسياسية لإسرائيل وليس مجرّد انعكاس لمصالح اقتصادية. ثالثاً، أنه وفي أحسن الأحوال، لم يؤدّ التطبيع في أي من الدول المطبّعة إلى زيادة النمو أو انتعاش للاقتصاد أو تحسّن في معدّلات البطالة أو نسب الدين العام أو الاستفادة من التطور التكنولوجي الإسرائيلي عبر نقل خبراته إلى نظيره العربي. رابعاً، أن حجم التبادل التجاري بين الكيان الإسرائيلي وغالبية الدول المطبّعة لا يرقى إلى مستوى مؤثّر على مجمل الاقتصاديين، لكنه في المقابل يخلق علاقة تبعية اقتصادية لصالح إسرائيل كتلك القائمة بين دول الشمال ودول الجنوب. وتتّخذ هذه العلاقات منحى إفقاري واستغلالي فجّ في حالتي ضعف أو غياب السيادة للطرف العربي كالأردن وفلسطين.

تؤكّد هذه الحقائق أن الكلام عن التطبيع وخصوصاً في حالتي سوريا ولبنان هو في أحسن الأحوال جهلاً فاقعاً أو في أسوئها عمالة مقنّعة. وهي تؤكد كذلك محوريّة الاقتصاد في الصراع مع المشروع الصهيوني الاستعماري، ما يعني أن مقاومته لا يمكن أن تقتصر على مفهوم المقاومة المسلّحة بل يجب أن تأخذ في الحسبان أدواته الاقتصادية وسبل مواجهتها. للاستعمار اقتصاده السياسي، وكذلك النضال في سبيل التحرّر منه.

كيف مهّدت أبعاد «السلام» الاقتصادية والتطبيع الطريق إلى إبادة غزة؟

توفيق حدّاد

يبدو من العبث أن نناقش موضوع «التطبيع الاقتصادي» في وقت تمضي فيه إسرائيل قدماً في تنفيذ إبادة جماعية بحقّ أهل غزّة، خلّفت حتى الآن ما لا يقلّ عن 54 ألف قتيل، ودمّرت معظم البنية التحتية في القطاع.

يدعو الحراك الفلسطيني اليوم المجتمع الدولي إلى التحرّك العاجل لوقف الإبادة الجارية، وذلك عبر مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، لا عبر التطبيع مع كيان يمضي في ارتكاب الجرائم.

لا يتعلّق الموقف العربي الرافض للتطبيع، وما يرافقه من مطالب عربية واسعة تجاه إسرائيل، بخلافات مالية عابرة أو مظالم هيّنة، بل هو مرتبط بأسئلة سياسية وأخلاقية من أرفع المستويات: أسئلة الاستعمار والاحتلال والتطهير العرقي. وتزداد هذه المطالب ثقلاً وإلحاحاً في ظل حكومة إسرائيلية حالية تعلن بلا مواربة نيّتها إقامة «إسرائيل الكبرى»، بكلّ ما يعنيه هذا المشروع من آثار جغرافية على العالم العربي برمّته.

منذ منتصف السبعينيات، استقرّ النظام الإقليمي العربي على أنّه لا إمكانية للتطبيع مع إسرائيل إلا بعد إبرام معاهدة سلام شاملة. فالتطبيع لا يمسّ الفلسطينيين وحدهم، بل يطال سوريا ولبنان أيضاً، وهما بلدان ما زالت أجزاء من أرضهما تحت الاحتلال الإسرائيلي، دع عنك دولاً عربية أخرى تحتضن أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين. وكان هذا الموقف العربي شبه الجماعي يُنظَر إليه في الأساس بوصفه تنازلاً كبيراً من جانب العرب، لا سيّما مقارنة بالمواقف الأكثر جذرية التي طرحتها تيّارات اليسار والمجموعات الإسلامية، والتي دعت صراحة إلى تحرير كامل فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

لكن مع توقيع اتفاقيّات أبراهام في العام 2020، تحطّم ما تبقّى من الموقف العربي الجماعي. تعكس هذه الاتفاقيات نجاحاً كبيراً لإسرائيل والولايات المتحدة في استقطاب نُخب عربية معيّنة ودمجها في الأجندة الإسرائيلية-الغربية الأوسع، وتُظهِر توجّهاً أوسع لفصل مسألة حلّ القضية الفلسطينية-العربية عن إقامة علاقات ثنائية مع إسرائيل.

وعلى الرغم مما تشكّله هذه التطوّرات من نكسة كبيرة للقضية الفلسطينية، لا بدّ من التذكير بأن أيّاً من هذه الاتفاقيات لم يبرم بأدنى حدّ من المشاركة الديمقراطية، أو حتى التظاهر بها. لطالما أقامت الكثير من الدول والنخب العربية علاقات سرّية مع إسرائيل، وكانت المجاهرة بها وتطبيعها علناً مسألة مرتبطة بظاهرة «المعسكرات» في المنطقة. لقد تعرّضت هذه الممالك الإقطاعية لضغوط دفعتها إلى الإفصاح عن علاقاتها مع إسرائيل، من أجل بلورة محور موالٍ لإسرائيل والولايات المتّحدة ومعاد لإيران، تراه هذه الدول - والأهمّ من ذلك الغرب - ضرورياً في هذه المرحلة.

الطريق الوعر إلى «التطبيع»

بصرف النظر عن كلّ هذه المسائل، يظلّ من الضروري أن نبحث التداعيات الاقتصادية للتجربة الفلسطينية مع «التطبيع»، لندرك على نحو أفضل مدى الخلل والضلال في هذه النقاشات.

يجدر التذكير بأن مسار أوسلو، من المنظور الفلسطيني، وُضع ابتداءً كتدبيرٍ مؤقّت يمتدّ 5 سنوات يمهّد لمفاوضات الوضع النهائي، على أن يُبرَم بعدها اتفاقٌ أشمل. تلك المفاوضات لم تُستكمَل قطّ، وانتهينا إلى 25 عاماً من ترتيبات «مؤقّتة» تتولّى إدارة الشؤون كافّة، ومنها التفاهمات الاقتصادية المسماة «بروتوكول باريس الاقتصادي» للعام 1994.

أقرّ «بروتوكول باريس» اتحاداً جمركياً يجمع إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، واتُّخذ إطاراً يحكم النشاط الاقتصادي بين الطرفين. ومع أنّه ما زال نافذاً إلى يومنا هذا، شأنه شأن اتفاق أوسلو، ظلّت بنود كثيرة منه بلا تنفيذ أو أوقفتها إسرائيل. وفوق ذلك، حُرم الفلسطيني الاحتكام إلى آلية تحكيم مستقلّة، فبات أسير التفسيرات والإرادات الإسرائيلية والأميركية.

لا بدّ من إبراز هذه المسائل، فهي تكشف تعقيد الحكم على المآلات المروّعة لمسار أوسلو في مجمله. عند استرجاع مجريات الأمور يتّضح لنا أنّ تلك الاتفاقات شابتها العيوب في الفكرة والتطبيق معاً، فأنتجت بؤساً سياسياً واقتصادياً يعيشه الفلسطيني اليوم.

ما يقلّ التفاتُ الناس إليه أن أبعاد «السلام» الاقتصادية صيغت لتُمهِّد، رأساً، للمآل السياسي؛ أي أنّ «السلام الاقتصادي» وُضع ليُقيم قاعدة «السلام السياسي»، فيما صاغت إسرائيل والجهات المانحة الغربية تدخّلاتهما في هذا المضمار لتطويع النتيجة السياسية للمسار برمّته.

السلام الاقتصادي كطُعم

في هذا السياق، بشّر مسار أوسلو بمشروعات اقتصاديّة ضخمة يُفتَرض أن تبعث الحيويّة في اقتصادَي فلسطين وإسرائيل، وتُنشئ مساحات تتقاطع فيها المصالح المشتركة خدمة لـ«سلام» إقليمي و«ازدهار اقتصادي».

كان من المزمع أن تتضمّن هذه المشروعات إنشاء بنك استثماريّ إقليمي، ومدّ شبكات لتحلية المياه والكهرباء، وبناء ميناء ضخم في غزّة، وإقامة مناطق تجارة حرّة تجتمع فيها الرساميل الدولية

والعربية والإسرائيلية، منتفعةً من وفرة اليد العاملة زهيدة الكلفة. وورد في أحد ملاحق اتفاق أوسلو وصف هذه المشروعات بـ«خطّة مارشال» إقليمية؛ قصدها تثبيت العملية السياسية على أساس اقتصادي، بحيث ينساب العائد إلى الجميع «فيرتفع المدّ فترتفع المراكب» ويُسهّل تفكيك العقد السياسية الشائكة. جاءت هذه الرؤية وصياغتها منسجمةً انسجاماً كاملاً مع الفكر النيوليبرالي لهذا العصر، وقد صُوّرت على أنّها نظيرٌ إقليمي لترتيب «نافتا» بين الولايات المتّحدة وكندا والمكسيك.

هذه الخطط لم تكد تبارح الورق، إن طُبّقت أصلاً. بعضُ عناصرها كان ليدرّ مكاسب على الفلسطينيين لو مضت قدماً، غير أن الشيطان يكمن في التفاصيل وفي هوية المنتفعين الفعليين. بيد أن بقاء يد إسرائيل طليقة لتعطيل تنفيذ خطط اتفاق أوسلو يبرهن أن الاعتبارات السياسية والفكرية لا تنفصل عن الحسابات الاقتصادية قط.

ومع انعدام سيادة سياسية فلسطينية معترفٍ بها، بقيت يدُ إسرائيل مطلقة؛ تعرقل ما تشاء من ترتيبات اقتصادية أو تُعيد تأويلها لتخدم أجندتها السياسية والعقائدية والاقتصادية والاستراتيجية.

وهذا بالضبط ما حدث.

أكان في صالح إسرائيل أن تتيح للفلسطينيين منافسة صناعاتها، وأن تتحوّل أراضي السلطة مسرحاً لرأس مال وطني فلسطيني؟ أكان يعنيها قيام ميناء فلسطيني يقوم مقام مينائي حيفا وأشدود الخاضعين لهيمنتها؟ أو أن ينافس مزارعو فلسطين في تصدير المحاصيل، أو يزاحموها في قطاع الخدمات؟ أكان يروق لها أن يستخرج الفلسطيني غازه قبالة شاطئ غزّة، أو يشيّد بنيةً تحتيةً مستقلّة تُمكّنه من استثمار موارده البشرية والمادية وشبكاته وما له من صلات لغوية وثقافية وتاريخية وسياسية بالعالَمَيْن العربي والإسلامي، على حسابها؟

الجواب لا. حرمت إسرائيل الفلسطيني الانتفاع بأرضه في «المنطقة ج» من الأراضي الفلسطينية المحتلّة، فتكبّد خسائر سنوية تقارب 3.4 مليارات دولار، وفق دراسةٍ أعدّها «البنك الدولي» في العام 2014.

وفوق ذلك، لم تكن مناطقُ سيطرةِ السلطةِ الفلسطينيّة متّصلة، ولا تكاد تتمتّع بالاستقلال، فضلاً عن السيادة، وقد مضى على خضوعها للاحتلال الإسرائيلي 26 عاماً ساعة وُقّع اتفاق أوسلو. ونتيجة لذلك غدت كلفة اليد العاملة الفلسطينية أعلى من كلفة اليد العاملة في أسواق اقليميّة كالمصرية أو الأردنية، الأمر الذي يُبيّن كيف اصطدمت أحلامُ الفلسطينيين في تشغيل العمّال وإنشاء «مناطق تجارة حرّة» بمصالح عربيّة مماثلة.

وإذا أضفنا أنّ كلّ الواردات والصادرات لا بدّ أن تمرّ عبر إسرائيل، اتّضح لنا سريعاً عيوب «التطبيع» الاقتصادي في نظريته وتطبيقه.

كرّس اتفاق أوسلو، ومعه «بروتوكول باريس»، «شريحة» إسرائيلية في صلب كلّ ترتيب، وأتاح بالتالي آلية فلترة سياسية وماليّة ثَكبت الفلسطيني اقتصادياً وتُعلي من المصلحة الإسرائيلية.

يُظهِر هذا كلّه أن أوهام السلام الاقتصادي التي روّجت لها «عملية السلام» تكتنفها العيوب من النواحي السياسية والاقتصادية والنظرية، وأن هذه العيوب تداخلت تداخُل النسيج الواحد. وفوق ذلك، مثّل هذا السلام «طُعماً» فعّالاً استمال جمهوراً فلسطينياً وعربياً وعالمياً على اختلاف أطيافه، مع أن مصير تلك الخطط الطموحة ظلّ بلا متابعة جادّة ولا كشفٍ كاملٍ لما جرى فيها.

التطبيع الاقتصادي نعمة على إسرائيل

ماذا خدم التطبيع الاقتصادي؟

استثمرت إسرائيل، بوصفها الطرف الأقوى، مسارَ أوسلو و«بروتوكول باريس» لخدمة مشروعها الصهيوني الأوسع: وصل المناطق المحتلة في العام 1948 بالمحتلّة في العام 1967، وتلبية مصالح الفئات الرأسمالية المحظيّة فيها، سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية. لا تتطابق هذه الفئات في مصالحها، غير أنها تجتمع على غايةٍ واحدة: «التَعَولم». قبل «أوسلو» حالت المقاطعة الأساسية والثانوية دون ولوج تلك الفئات إلى أسواق كالصين والهند وكوريا وسواها، فيما قادت الحمائية الرسمية في حقبة «ما قبل السلام» إلى تشبّع سوقها الداخلية وحرمانها الوصول إلى الأسواق العالمية والمنافسة. ولا ننسى أن الأراضي المحتلّة غدت المكبّ الرئيس لتصريف السلع الإسرائيلية المحمية.

وهكذا، أتاح مسار أوسلو عولمة رأس المال والبضائع والخدمات الإسرائيلية، عاد بازدهار اقتصادي لا ريب فيه، ولا سيّما في صادرات السلاح والزراعة والتقنية المتقدّمة؛ أمّا الاقتصاد الفلسطيني في المقابل فبقي أسير المصالح الإسرائيلية وتقهقر بلا جدال.

ما بين عامي 1992 و2024، قفز حجم الاقتصاد الإسرائيلي من 79 مليار دولار إلى 517 ملياراً، أمّا أرقام «الأراضي الفلسطينية» - باستثناء القدس - فلا تسجّل سوى زيادة هزيلة: من 4.6 مليارات في 1993 إلى 13.7 ملياراً في 2024.

توضح هذه الأرقام تفاوتاً فادحاً في المآلات الاقتصادية بين الجانبين، بيد أنّها تعجز عن الإحاطة بنوعية النمو المحدود الذي «نعم به» الفلسطينيون.

أتاح ترتيبا «أوسلو» و«باريس» مسارات محدودة للتنمية أفادت شرائح معيّنة من المجتمع الفلسطيني، غير أن جُلّ هذا النمو جاء من تحويلات مالية مصدرها المعونات الدولية. وتُفيد تقديرات بتدفّق أكثر من 50 مليار دولار إلى الأراضي المحتلّة منذ توقيع «أوسلو»، فصارت بين أعلى البلدان حصّة للفرد من المساعدات. كانت تلك المعونات مشروطة سياسياً وتتولى تخصيصَها الجهاتُ المانحة الدولية، لا آليات السوق. كما أفادت التقديرات بأن 78% من المعونة الإنسانية انتهت في الخزانة الإسرائيلية.

اقتصاد وطني؟

إذا أمعنا النظر في هذه المعونات والترتيب المؤسسي الذي وُجّهت إليه، يتبيّن لنا أن جلّ الأموال خصّص لإقامة السلطة الفلسطينية، أعني إقامة كيان سياسي ومدني و«أمني» قيل للمجتمع الدولي إنه «دولةٌ قَيد التشكّل»، بينما هو في الواقع جهاز ممول عالمياً، تُحرّكه فتح، يعين إسرائيل على إدارة «قضيتها الفلسطينية».

في المقابل، استفادت إسرائيل من ترتيبات «أوسلو» ومن خلفها أسطورة «الدولة قيد التشكّل»، إذ أتاحت «أوسلو» شكلاً من الاستقلال الفلسطيني تستطيع إسرائيل إدارته من عَلٍ؛ عسكرياً وسياسياً ومؤسساتياً وأمنياً. فأزمةُ الانتفاضة الأولى في العام 1987 جعلت من المستحيل مواصلة إدارة الاحتلال للشؤون المدنية والاجتماعية الفلسطينية، فجاء «أوسلو» ليمكّن تل أبيب من إعادة هندسة احتلالها للأراضي المحتلّة بأموال وخبراتٍ غربية، مع إبقاء قبضتها محكمة على الأرض والإنسان. أرسى «بروتوكول باريس» الأساس الاقتصادي لهذا الترتيب، وقصده إبقاءُ الاقتصاد الفلسطيني ممنوعاً من التنمية وتابعاً، موصولاً عمودياً بالجهات المانحة وإسرائيل، لا منظّماً أفقياً على قواعد تقرير المصير والوحدة والاستدامة.

أفضى الترتيب الاقتصادي المفروض في مناطق السلطة إلى نشوء نمطٍ من رأس المال المسيَّس، تحدّد ملامحَه إسرائيل ومنظّمة التحرير. وقد دانت السيطرة في هذه المناطق لنخب فلسطينية مرتبطة بالسلطة، مأذون لها بالتحرّك بموافقة إسرائيلية، فتصرّفت فيها تصرّفها في مزارع خاصّة، ضمن بنية عامّة تعتمد على إسرائيل في النفاذ إلى الأسواق والحصول على التراخيص. وبهذا، نجحت إسرائيل في استزراع كيانات اقتصادية فلسطينية لا تنافس مصالحها الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه استزرعت طبقة اقتصادية فلسطينية مرتبطة بترتيب مشوّه بلا سيادة.

لقد سعت إسرائيل والجهات المانحة الدولية إلى استزراع نخب اقتصادية فلسطينية يكون بوسعها، في نهاية المطاف، الحلول محلّ النخب السياسية في منظّمة التحرير.

كان رأس المال الفلسطيني واعياً تمام الوعي بهيمنة إسرائيل على المعابر والحدود، كما كان مدركاً لنَهَم منظّمة التحرير ونزعتها الافتراسية، فتكيّف طوعاً مع هذا الترتيب المركّب من «اللوائح التنظيمية» المتنازِعة. ولضمان البقاء، إما استفاد من الامتيازات والأرباح التي خوّلته إيّاها «المنافذ» السياسية التي احتلّها، أو راهن على قطاعات ريعية غير منتجة، كالعقارات والغذاء والكحول والسجائر والأدوات الكهربائية، ليحفظ أرباحه سواء ساد السلم أو اندلعت الحرب.

وهكذا، لم يكن رأس المال جباناً فحسب، بل كان منتفعاً أيضاً من علاقات التبعيّة ذاتها التي عمّقت الخضوع الفلسطيني ومنعته من التنمية.

وحين نقف على كيفيّة إسقاط هذا الترتيب بأسره على الخريطة الجغرافية ونظام الحواجز، يتّضح لنا كيف سعت منظومة التبعيّة والأسر إلى استنبات حالة من الانكفاء والاستكانة، لا سيّما في الضفّة الغربية.

لا يتعلّق الموقف العربي الرافض للتطبيع، وما يرافقه من مطالب عربية واسعة تجاه إسرائيل، بخلافات مالية عابرة أو مظالم هيّنة، بل هو مرتبط بأسئلة سياسية وأخلاقية من أرفع المستويات: أسئلة الاستعمار والاحتلال والتطهير العرقي

أُرغِم العامل الفلسطيني في تلك المناطق على الاختيار بين العمل في المستوطنات الإسرائيلية أو في وزارات السلطة الفلسطينية أو ضمن القطاع الخاص المحلّي الخاضع لتشكيلاتٍ رأسمالية تدور في فلك السلطة وتلقى رعايتها. أمّا في غزّة، فقد أُسقِط خيارا المستوطنات والسلطة منذ العام 2006، وصار الاقتصاد معتمداً اعتماداً شبه كلّي على السوق «السوداء».

كلّ ما سبق يكشف عن اقتصادٍ فلسطيني مشوّه، ممزَّق الأوصال، لا يكاد يتجاوز كونه زاوية صغيرة في ركن قصيّ من اقتصاد إسرائيل العالمي الآخذ في التوسّع، خاضعٍ لقمع عسكري إسرائيلي شديد، ينتفع منه شركاء فلسطينيون صغار عند مفاصل بعينها من هذا الترتيب، تحت شعار «رأس المال الوطني» و«المصلحة الوطنية».

من الفصل الاقتصادي إلى الفصل العنصري والإبادة

تُبيّن حالة «التطبيع» في فلسطين كيف مهّدت الأوهامُ الاقتصاديّة الطريق أمام التوسعية الإسرائيلية، وعمّقت التبعية الفلسطينية وحالة منع التنمية، وقوّضت وحدة العمل السياسي والاقتصادي ومزّقتها.

بل إنّ هذه الأوهام نفسها أرست الأساس السياسي والمالي والمؤسسي للنظام العنصري الذي نشأ في عموم فلسطين التاريخية.

لقد أتاح ترتيب أوسلو - باريس «فصلاً» اسمياً بين المجالين السياسي والاقتصادي الإسرائيلي والفلسطيني، وحال دون التلاقي السياسي والاقتصادي الحتمي الجاري بين إسرائيل ما قبل 1967 والمناطق المحتلّة.

والحقّ أن الفلسطينيين والإسرائيليين ظلّوا، ولا يزالون، متداخلين جغرافيّاً «ما بين النهر والبحر»، بل ازداد تداخلهم مع اتّساع رقعة الاستيطان الإسرائيلي منذ العام 1993، إذ تضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرّات.

ومع ذلك، فقد أفضى «السلام» إلى فصلٍ مؤسّسي وسياسي بين «الطرفين»، أسفر بدوره عن نشوء نظام فصل عنصري في كامل الرقعة الجغرافية، في حين ظلّت الأنظار الدولية تتوهّم أنّ ما يجري ليس سوى «سلام متعثّر».

والحق أن نظام الفصل العنصري الذي هيّأت له اتفاقيات أوسلو - باريس بات شرطاً لازماً للإبادة التي نشهدها اليوم في غزّة.

فمن دون «الفصل»، ما كانت لتتهيّأ الظروف التي مهّدت للإبادة الجماعية، إذ لولاها لظل التداخل قائماً، والاعتماد المتبادل حاضراً في سياقٍ لا يعرف الترسيمات الداخلية، وتخضع فيه المنظومة برمّتها لهيمنة رأس المال الإسرائيليّ؛ وهو ما كان سيحول، على الأرجح، دون تبلوُر البنية السياسيّة والاقتصادية التي أتاحت الإبادة. فأول جدار حول غزّة لم يُبنَ قبل «السلام»، بل بعده ونتيجة له، في العام 1994. فإسرائيل كانت قد أزالت أسوارها بعد احتلالات 1967.

صحيح أن الحالة الفلسطينية لا تصلح أن تُستنسخ بحذافيرها في السياقات العربية الأخرى المحتملة لمسارات التطبيع مع إسرائيل، غير أنّها تظل درساً بليغاً لقادة العرب وشعوبهم على السواء. فالتعلّق المُفرِط بأوهام المكاسب الاقتصاديّة من السلام، لا يصلح أن يكون بديلاً عقلانيّاً عن الاتزان السياسي والاقتصادي، ولا عن «العمل التفصيلي الدؤوب» المطلوب لبناء اقتصاد وطني يخدم أكثريّة الشعب، فضلاً عن أن يكون ديمقراطياً، يُؤسَّس عليه سلام حقيقي.

أوهام السمن والعسل

الأثر الاقتصادي لـ«معاهدة السلام» الأردنية الإسرائيلية

هشام البستاني

لم يبدأ التطبيع في الأردن مع «معاهدة السلام»، ولا هو بدأ، في أي بلد عربي، من لحظة التوقيع على الأوراق والمصافحات الرسمية والمراسيم البروتوكولية. تبدأ مسيرة التطبيع من اللحظة الاستعمارية وتتفاقم مع تفاقم تبعاتها المتعلّقة بنشوء وتطوّر وتدهور الكيانات السياسية ما بعد الاستعمارية في المنطقة العربية، وحاجة مجموعاتها الحاكمة إلى البقاء في محيط إقليمي - دولي محكوم سياسياً بميزان قوى تتأثّر به أكثر بكثير ممّا تؤثّر فيه.

حدود الكيانات ما بعد-الاستعمارية «الوطنية» هي نفسها حدود إسرائيل، والدفاع عن تلك الحدود وحفظ أمنها هما، وبشكل أوتوماتيكي، دفاع عن حدود إسرائيل، مع فارق مهمّ يقضي بأن الدول «الوطنية» وبتثبيتها الحدود السياسية على خطوط التقسيمات الانتدابية، تثبّت حدود إسرائيل وتعترف بها ضمنياً، لكنّ الأخيرة (وباعتبارها جزءاً من القوى الاستعمارية التي أنتجت الواقع الجديد) هي الوحيدة التي لا حدود نهائية لها، وتملك، باعتبارها شريكاً في منظومة التدخّل والهيمنة الأورو-أميركية، حقّاً استعمارياً غير مشروط بـ«الدفاع عن النفس»، يتضمّن الإبادة وطرد السكّان والتوسّع واحتلال الأراضي من الكيانات المحيطة بحسب الحاجة والضرورة والقدرة.

جزءٌ من هذا التاريخ الممتدّ، القديم، للتطبيع في الأردن، هو أن مقدّماته بدأت حتى قبل أن يكون ثمّة كيان سياسي صهيوني، فتواصُل الأمير عبدالله بن الحسين مع المنظمة الصهيونية في خلال فترة إمارة شرق الأردن (1921 – 1946) موثّقة في دراسات وبحوث عديدة،[1] وكذلك اتصالات الملك حسين السرّية مع مسؤولين صهاينة رفيعي المستوى، ابتداءً من العام 1963. [2] وقبلهما كان ثمّة لقاءات جمعت الأمير فيصل بن الحسين وحاييم وايزمن ممثل المنظمة الصهيونية بين عامي 1918 و1919، تمخّض عنها ما سُمّي بـ«اتفاقية لندن» التي فصلت بين الدولة العربية المأمولة حينها في المشرق العربي، وبين فلسطين، وأقرّت بتنفيذ وعد بلفور.[3]

وللانتقال من فترة الاتصالات السرّية إلى حالة العلاقات المفتوحة بعد عقود من «العداء»، كان لا بدّ من إيراد مبرّرات وإغراءات. في حالة الأردن، بنَت السلطة خطابها على منفعتَين استراتيجيّتَين أساسيّتين ستتحصّلان من السلام، الأولى: تثبيت الحدود ودرء خطر التوسّع الصهيوني ودفن «أحلام الوطن البديل»؛ والثانية: تحقيق الرخاء الاقتصادي.

بالنسبة إلى المنفعة الأولى، كان تثبيت الحدود بمثابة شرعنة كاملة لـ، وإقرار نهائي بـ، المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على كامل حدود فلسطين الانتدابية، فليس في «معاهدة السلام» الأردنية - الاسرائيلية ما يشير إلى فلسطين أو إلى دولة فلسطينية مستقبلية أو إلى احتلال، بل ترد عبارة «المناطق التي صارت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي في العام 1967» مرّة واحدة، في المادة 3 من المعاهدة الخاصة بالحدود، ومرّتين أخريين في الملحق 1 المتعلّق بترسيمها. ووفقاً لهذا الترتيب قبلت السلطات الحاكمة في الأردن بالأمر الواقع القائم بعد العام 1967 باعتباره اتفاقاً دولياً، من دون أن ننسى أن إسرائيل انتزعت الضفّة الغربية من السيطرة الأردنية، محتلّةً بذلك أراضٍ أردنية بعدما أُعلنت وحدة الضفّتين ضمن إطار المملكة الأردنية الهاشمية في العام 1950.

لكن شهيّة إسرائيل لاحتلال الأراضي لم توقفها المعاهدات، فتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في الضفّة، وحصر الفلسطينيين داخل معازل ضمن جدار الفصل العنصري، والعمل على تهجيرهم، والقضاء على أي إمكانية لقيام «دولة فلسطينية» (وهي كلّها أمور يعتبرها الأردن الرسمي تهديداً وجودياً) تسارع بشكل هائل بعد توقيع اتفاقيات أوسلو (1993) ووادي عربة (1994)؛ وعلى السويّة نفسها، حصلت إبادة غزّة، والعدوان على لبنان، واحتلال المزيد من الأراضي السورية، بعد توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية (2020)، ما يؤشّر فعلياً إلى أن «معاهدات السلام» هي وسيلة للمزيد من التمدّد الاستعماري. أيضاً، لم تمنع المعاهدة أطرافاً وازنة في الحكومة الاسرائيلية بأن تعتبر الأردن الوطن البديل للفلسطينيين، أو أن تعتبر أن أراضي الأردن جزء من إسرائيل، أو أن تطالب بنقل الفلسطينيين إلى الأردن.

لكن التوسّع الاستحواذي واستراتيجية الهيمنة لم يتوقّفا للحظة بل استمرّا، بشكل أوسع، بالمعنى الاقتصادي. وفي جزءٍ من تاريخ التطبيع القديم أن الجانب الاقتصادي فيه حاضر وفاعل من 3 زوايا: التبعيّة والهيمنة والقوّة، فالكيانات السياسية العربية ما بعد-الاستعمارية وُلِدت هشّة وفقيرة وضعيفة، وكانت مجموعاتها

1 أنظر/ي بخصوص ذلك الكتب التالية: Shlaim, Avi. (1988). Collusion across the Jordan : King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine. Columbia University Press؛ وأيضاً: Wilson, Mary C. (1987). King Abdullah, Britain and the Making of Jordan. Cambridge University Press؛ وأيضاً: بشير، سليمان (2001 [1980])، جذور الوصاية الأردنية: دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني. قدمس للنشر والتوزيع.

2 أنظر/ي بخصوص ذلك كتاب: Shlaim, Avi. (2007). Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace. Penguin.

3 يمكن العودة إلى نص الاتفاقية في: هياجنة، رائد أحمد. (2011). «اتفاقية فيصل – وايزمن 1919، ظروفها وعوامل توقيعها: دراسة تحليلية تاريخية». مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 8 عدد 2ج، ص ص 1099-1100.

الحاكمة في حاجة دائمة إلى «الدعم الخارجي» السياسي والعسكري والاقتصادي، فمثلاً: تركّز جزء من اتصالات الأمير عبد الله مع المنظمة الصهيونية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي لجذب الأموال والاستثمارات الصهيونية إلى شرق الأردن، وإلى منطقة غور كبد تحديداً، كمحاولة لزيادة الدعم المالي والسياسي لسلطته الجديدة، فيما أعطت بريطانيا المستثمر الصهيوني بنحاس روتنبرغ امتياز إنشاء أول محطة توليد للكهرباء عن طريق الطاقة المائية في المنطقة، عند ملتقى نهري الأردن واليرموك، وشرائه أراض من أجل مشروعه شرقي الأردن، ليساهم ذلك في توفير أفضليةً الكهرباء والطاقة (وما يوفّره ذلك على صعيد التنمية والقوّة) لصالح مجتمع المستوطنين، وتوسيع الاستيطان، والتحكّم بالأراضي والمحيط الحيوي، وهي أمور ما زالت آثارها والإشكاليّات العميقة التي ولّدتها قائمة إلى اليوم.

الاقتصاد كأداة تطبيعية لترسيخ التبعية والهيمنة

استمرّت مركزيّة الاقتصاد كأداة إدماجيّة في فترة «السلام»، فقد أفردت «معاهدة السلام» الأردنية الاسرائيلية في مادتها السابعة مكانةً خاصة للعلاقات الاقتصادية باعتبارها من أعمدة «السلام، الأمن، والعلاقات المتناغمة بين الدول، والشعوب، والأفراد» (مادة 7 فقرة 1)، أي أنها عرّفت العلاقات الاقتصادية لا بذاتها، بل باعتبارها أداة سياسية - أمنية - مجتمعية، يمكن لها أن تربط الأطراف المنخرطة فيها عضويّاً بروابط عميقة يصعب الفكاك منها، معزّزة بذلك وجود وضرورة مجتمع المستعمِرين.

كذلك نصّت الفقرة نفسها على أن يكون التعاون الاقتصادي ليس ثنائياً فقط، بل في إطار تعاون اقتصادي إقليمي أوسع أُعيدَ التأكيد عليه مرّة ثانية في الفقرة 2ج من المادة نفسها. إضافة إلى ذلك، نصّت الفقرة 2أ على إلغاء الحواجز والعوائق التمييزية أمام التجارة بين البلدين، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وأن يعمل الطرفان لإلغاء المقاطعة الاقتصادية التي تقوم بها أطراف ثالثة؛ كما نصّت الفقرة 2ب على مبدأ حريّة وعدم إعاقة تدفّق البضائع والسلع والخدمات، والدخول في مفاوضات لا تتجاوز الأشهر الستّة لتوقيع اتفاقات فرعية تتعلّق بالتجارة والاستثمار والتعاون الصناعي والمصرفي والعمل والعمّال وإنشاء المناطق الحرّة.

كانت من النتائج المباشرة لهذه «المبادئ العامّة» أن يكون الأردن جسراً للعبور الاقتصادي الاسرائيلي إلى المنطقة العربية، وأداة لكسر المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ومسرحاً للقاءات جمعت فعاليات سياسية واقتصادية إسرائيلية بكثير من مسؤولي واقتصاديي دول عربية وإقليمية لم تكن تجمعهم - حينها - أيّة علاقات سياسية وتطبيعية مع إسرائيل بعد، مثلما تمّ من خلال نسخ عدّة استضافها الأردن من مؤتمر دافوس-البحر الميّت الاقتصادي.

أيضاً، ساهمت هذه المقاربة بالتضييق المستمرّ على لجان ومجموعات مقاومة التطبيع، مثل حظر أوّل مؤتمر لمقاومة التطبيع في شهر أيار/مايو 1995، [4] وقمع أول اعتصام ضد معرض الصناعات الإسرائيلية في العام 1997 بإطلاق مدافع المياه على المحتجّين واعتقال بعضهم والاعتداء على بعض آخر من بينهم شخصيات سياسية بارزة، ثم اعتقال لجنة مقاومة التطبيع النقابية في العام 2001، تلاها منع مهرجان المقاطعة في مجمع النقابات المهنية في العام 2002، وغيرها...[5] وتوقيع اتفاقية المدن الصناعية المؤهّلة (QIZ) التي سنأتي عليها وعلى آثارها لاحقاً، فيما ساهم تثبيت مبدأ التدفق الحرّ للبضائع باستمرار تزويد إسرائيل بالأغذية والسلع في خلال حربها على قطاع غزّة وحصارها وتجويعها لسكّانه عبر خط إمداد بريّ من موانئ الإمارات عبر السعودية والأردن، التفافاً على آثار العمليات العسكرية التي أعلنها الحوثيّون على السفن المتوجّهة إلى إسرائيل من البحر الأحمر.

كذلك ضمّت المعاهدة بنوداً ذات آثار اقتصادية مباشرة، منها المادة 13 المتعلّقة بالنقل والطرق، التي نصّت على عدم فرض ضرائب تمييزيّة أو قيود على حرية حركة الأفراد والمركبات المتجهين إلى منطقة الطرف الآخر، وهي مادة أدّت دوراً مباشراً في الإبقاء على حدود الأردن وطرقها مفتوحة أمام خط الإمداد البريّ المذكور سابقاً؛ والمادة 19 المتعلّقة بالطاقة، التي تنصّ على التعاون المشترك في مجالات الطاقة المختلفة، خصوصاً الطاقة الشمسية، والربط الكهربائي؛ والمادة 6 الخاصة بالمياه والملحق 2 المتعلّق بها، وسنفرد لهما حيّزاً خاصّاً أدناه.

كيف أصبح الأردن البلد الأفقر مائيّاً في العالم

وضعت «معاهدة السلام» بين الأردن وإسرائيل ترتيباً مائياً عجيباً يضمن تبعيّة الأوّل للثانية، ويحقّق أمن الثانية على حساب الأوّل. وبتوقيعه المعاهدة، قَبِل الأردن التقسيم الاعتباطي الذي قامت به إسرائيل لحوض نهر الأردن لكي تستأثر بنهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبريا، وببحيرة طبريا نفسها، وهي منبع الجزء الجنوبي من النهر، مُخرجة بذلك الأردن من أي حصّة له من تلك المياه الضرورية والحيوية. لكن، وعلى المقلب الآخر، وعلى الرغم من

4 Lucas, Russell E. (2004). "Jordan: The Death of Normalization with Israel." Middle East Journal 58, no. 1, p. 100.

5 يمكن مراجعة الأحداث الكثيرة المتعلقة بقمع الحريّات والمرتبطة بملف التطبيع ومعاهدة السلام مع إسرائيل في سنة واحدة فقط هي 1997، كنموذج على النمط العام المرتبط بقمع الحريّات العامّة في الأردن كنتيجة من نتائج معاهدة السلام، في هذا التقرير: Human Rights Watch (1997). "Clamping Down on Critics: Human Rights Violations in Advance of the Elections", June 1.

أن نهر اليرموك (وهو أحد روافد نهر الأردن الرئيسة) ليس نهراً مشتركاً بينهما، بل هو نهر مشترك بين الأردن وسوريا، ضمنت الاتفاقية حصّة محدّدة لإسرائيل منه (12 مليون متر مكعب في الصيف، و13 مليون متر مكعب في الشتاء)، على أن يحصل الأردن على «باقي التدفّق». أي أن الأردن، وفي ظروف الجفاف والاحتباس الحراري، وبناء سوريا السدود على نهر اليرموك، وسوء إدارة الأردن وتأخّره في إدارة موارد المياه نتيجةً لمراعاة موافقة إسرائيل والولايات المتّحدة، سيحصل على القليل جدّاً من المياه، بل إنه يحصل وفق ترتيبات «معاهدة السلام» على أقلّ ممّا كان يحصل عليه من نهر اليرموك قبلها.

الآثار الكبيرة لهذه الاتفاقيات على اقتصاد الأردن وضعت أمنه الاستراتيجي طويل المدى في مجال الطاقة في يد مشروع استعماري استيطاني توسعي إبادي، وهذه وحدها كلفة اقتصادية - سياسية - أمنيّة هائلة

أيضاً، انتزعت إسرائيل حقّ ضخّ 20 مليون متر مكعب إضافية من نهر اليرموك، في مقابل منح إسرائيل كمية مماثلة للأردن تضخّها من بحيرة طبريا/منبع نهر الأردن جوار مستوطنة دجانيا، أي أن التحكّم في ضخّ المياه المنصوص عليها أعلاه، أو غيرها من المصادر الناتجة عن تحلية المياه (المذكورة في الفقرات I2d وI3 من الملحق الثاني للمعاهدة)، هي بيد المزوّد الإسرائيلي الذي سيتمكّن، من خلال هذه الترتيبات، من الإخلال بالتزويد والتنصّل منه، أو ضخّ المياه الملوّثة، أو التهديد بإيقاف الضخّ. والأخير أمر فعله مسؤولون إسرائيليّون مرّات عدّة وفي مناسبات عدّة، منها ما هدّد به وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أريئيل في العام 2018 عندما قرّر الأردن عدم تجديد تأجير أراضيه في منطقتي الغمر والباقورة لـ25 عاماً جديداً بعد انتهاء المدّة الأولى المنصوص عليها في «معاهدة السلام». ومنها ما هدّد به جلعاد شارون، نجل رئيس الحكومة الراحل أريئيل شارون، مرّة في العام 2019 في سياق الموضوع نفسه، وأخرى في العام 2021 في ظلّ ما اعتبره حينها تقارباً بين رئيس الوزراء نفتالي بينيت وبين الأردن. كما مُكّن هذه الترتيبات إسرائيل من تخفيض التزويد المائي واستخدامه للابتزاز السياسي كما حصل في العام 2024 كنتيجة لانتقاد حكومة الأردن لانتهاكات الاحتلال وجرائمه في غزة، أو إيقافه فعلاً وتعطيش الأردنيين، إن هي أرادت واقتضى الأمر، مثلما فعلت وتفعل في غزّة من دون رقيب أو حسيب.

ونصّت المعاهدة في الملحق الثاني فقرة I2c على أنّ إسرائيل لها الحقّ في الاستمرار باستخدام مياه نهر الأردن من نقطة التقائه بنهر اليرموك شمالاً وحتى نقطة التقائه بوادي اليابس جنوباً، وأنّ للأردن الحقّ بكمّيات سنويّة مساوية للكمّيات التي تستخدمها إسرائيل، شرط «ألّا تضرّ الاستعمالات الأردنية كمّية المياه التي تستعملها إسرائيل ونوعيتها». بمعنى أن الاستعمال الأردني «المتساوي» للمياه مشروط بعدم انخفاض كميّة أو نوعيّة الاستخدام الإسرائيلي الذي يحظى بالأولويّة على الاستخدام الأردني، وهذا الشرط يتماثل مع ما تمّ النصّ عليه في استخدامات نهر اليرموك الذي يستحق لإسرائيل نسبة محددة وواضحة منه، مبقية للأردن «باقي التدفّق».

أخيراً، أعطت المعاهدة في ملحقها الثاني، مادة IV، حقوقاً مائيّة لإسرائيل في المياه الجوفيّة والتي حفر الاحتلال آباراً لسرقتها داخل الأراضي الأردنيّة في وادي عربة؛ فالملحق ينصّ على حقّ إسرائيل في استخدام الآبار التي حفرتها في الجانب الأردني من الحدود، وحقّها في حفر آبار جديدة بديلة عن تلك التي قد تتوقف عن العمل، على أن يتمّ شبك الآبار الجديدة بشبكة المياه والكهرباء الإسرائيلية. أيضاً، نصّت المادة نفسها على حقّ إسرائيل في زيادة الضخّ من هذه الآبار لما يصل إلى 10 ملايين متر مكعب سنوياً فوق مستوى الضخّ القائم، وأن لا يقوم أي طرف بما من شأنه تخفيض مردود هذه الآبار كمّاً أو نوعاً. وكان الناطق الإعلامي باسم سلطة المياه والري الأردنية قد صرّح بأن إسرائيل تستخرج من تلك المنطقة 4 ملايين و800 ألف متر مكعب من المياه من خلال 9 آبار، مؤكّداً أن «معاهدة السلام» «تمنع أي طرف من الأطراف فعل ما يُسبب تخفيف ضخ تلك المياه».

ينتج عن هذا عملياً، تعطيل حفر أيّة آبار أردنيّة للاستخدام المحلّي في وادي عربة للحفاظ على استمراريّة سرقة إسرائيل مياه الأردن الجوفية في تلك المنطقة، وأن يقوم الأردن بحماية تلك السرقة من مواطنيه الذين مُنعوا من استخدام هذه المياه للحفاظ على كميّة ونوعيّة السرقة الإسرائيلية.

ولم تقتصر الكارثة المائية على نصوص بنود المعاهدة وآثارها، بل إن مشروع المياه الرئيس الذي راهنت عليه السلطات في الأردن، والمسمّى بـ«ناقل البحرين»، رُبط باسرائيل على الرغم من وقوعه بالكامل داخل الأراضي الأردنية، وخصّصت غالبية مردوده من المياه المحلّاة لإسرائيل على أن تعطي هذه الأخيرة للأردن بدلاً منها مياهاً إضافية من بحيرة طبريا. ومنذ طرح فكرته في العام 2002، ماطلت إسرائيل في إجراءاته، وعطّلتها، وابتزّت الأردن بها، إلى أن تمّ التخلّي عنه تماماً بعد أكثر من 20 عاماً، إثر تخلّي البنك الدولي (بعد مرور كلّ هذه السنوات) عن تمويله، وانسحاب الأردن منه نظراً «لعدم وجود اهتمام إسرائيلي حقيقي به». وقد بدأ من حينها طرح «الناقل الوطني» كمشروع سياديّ أردني خالص لتحلية المياه، لتبدأ أولى خطوات تنفيذه في العام 2025، بعد قرابة ربع قرن من طرح فكرة المشروع الأول الشبيه مع إسرائيل. كان ثمن هذا التعطيل كبيراً، إن كان لجهة ارتفاع كلفة المشروع، أو لجهة تدهور فقر الأردن المائي عبر تلك السنوات ليصبح البلد الأكثر فقراً بالمياه في العالم.

لكن لم تلقِ السلطات الأردنية بالاً لكلّ هذه التجارب الفاشلة والتهديدات والابتزازات، فذهبت مرّة ثانية لتوقيع اتفاق (بشراكة إماراتية ورعاية أميركية) يقوم بموجبها الأردن بتزويد إسرائيل بالطاقة الشمسية عبر مشروع تموّله الإمارات، في مقابل الحصول من إسرائيل على 200 مليون متر مكعب من المياه المحلّاة ستمثّل 18% من استهلاكه السنوي الحالي للماء، والبالغ 1.1 مليار متر مكعب. يفتح هذا الاتفاق إشكالات كثيرة، منها استخدام إسرائيل أراضي الأردن لتحسين سجلّها في الانبعاثات الكربونية ونسب توليد الكهرباء من الطاقة النظيفة، في مقابل الإبقاء على

أراضي النقب مخصصة لأغراض التدريب العسكري وكمحميّات طبيعية. إذاً، يساهم هذا المشروع في تعزيز القدرات العسكرية الاسرائيلية لارتكاب المجازر وجرائم الحرب عبر توفير بديل من «الأراضي الفارغة الشاسعة» لتوليد الكهرباء منها. وفي الوقت نفسه، يساهم في تنظيف صورة الاستعمار الصهيوني البيئية عبر زيادة كمّيات الكهرباء الخضراء المولّدة من مصادر نظيفة ومستدامة. وأخيراً، يضع حصّة وازنة أخرى من ماء الأردن تحت تحكّم إسرائيل لتُضاف إلى الكميّات التي تتحكّم أصلاً بتزويدها من خلال ترتيبات «معاهدة السلام».

جُمّد هذا الاتفاق بعد حرب الإبادة الإسرائيلية المستمرّة على غزّة، لكن هذا التجميد غير نهائي، والتراجع عنه مُضمَر في تصريحات وزير الخارجية الأردني الذي أعلن عنه بالقول إن الظروف الحالية «لا تسمح بأي نوع من التفاعل أو النقاش مع الإسرائيليين»، لكن يمكن للظروف أن تتغيّر في المستقبل، كما تغيّرت مراراً في السّابق.

استغلال الموارد والعمّال: المناطق الصناعية المؤهّلة نموذجاً

في العام 1995، ظهرت فكرة المناطق الصناعية المؤهلة للاستفادة من اتفاقية التجارة الحرّة الإسرائيلية الأميركية لتصدير بضائع ذات منشأ مشترك بنسب محدّدة من دول المنطقة، من دون رسوم جمركيّة أو سقوف كميّة إلى الولايات المتّحدة الأميركية، وثبّت الرئيس الأميركي بيل كلينتون الفكرة بالأمر الرئاسي رقم 6955 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 1996، ووقّعت الاتفاقية الخاصة بهذه المناطق بين الأردن وإسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1997. افتتحت أول مدينة صناعية من هذا النوع في الأردن في العام 1998 في إربد شمال الأردن، وتتالى بعدها افتتاح المدن الصناعية الشبيهة، أو «تأهّلت» بعض المدن الصناعية القائمة أو المصانع لتدرج نفسها في هذا البرنامج، ليصل عددها في العام 2006 إلى 13 مدينة ومنطقة.

وعلى الرغم من أن الصادرات الأردنية من هذه المناطق إلى الولايات المتحدة (بالأرقام المطلقة) قد زادت باطّراد في خلال السنوات التي كان هذا الترتيب فيها ذو أهميّة،[6] وجلّ هذه الصادرات هي من قطاع واحد هو المحيكات، إلّا أنّ الأثر الحقيقي كان سلبياً، بل يمكن الذهاب إلى أنّه كان استغلاليّاً. فمن جهة، كان معدّل الرواتب الشهرية المدفوعة للعمّال في السنوات الأولى لبدء عمل هذه المناطق 85 ديناراً (= 120 دولاراً)، وهو أقل من الحد الأدنى للأجور في الأردن، بعد أن تمّ استثناء هذه المناطق منه، ويستمرّ هذا الاستثناء (مع ارتفاع الحد الأدنى للأجور) حتى اليوم. بالإضافة إلى أن ظروف العمل في هذه المناطق بالغة السوء، من حيث ساعات العمل الطويلة وبيئة العمل غير الصحيّة التي لا تراعى فيها معايير السلامة والصحة المهنيّة، وهو الأمر الذي أدّى إلى عزوف الكثير من الأردنيين عن العمل في هذه المناطق، واعتمادها على العمالة المهاجرة، إلى أن وصلت نسبة هذه العمالة إلى 76% من مجموع العاملين فيها. ويعمل العمّال المهاجرون ضمن ظروف أشبه بالاستعباد، تتضمّن إجبارهم على العمل ساعات طويلة وإضافية (13 – 16 ساعة يومياً) من دون أجور، وإسكانهم في أماكن غير ملائمة للعيش، واحتجاز جوازات سفرهم، وتعرّضهم لإساءات لفظية وجسدية وجنسية،[7] ما أدّى إلى صدور تقارير وتنظيم احتجاجات ضمن أطر عمّالية عالمية، وإضرابات عمّال داخل المدن الصناعية نفسها، ما يعني نقل آليات استغلال العمّال، وآثار الأزمات الناتجة عنها كالاعتصامات والإضرابات، والكلفة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتعلّقة بالتعامل معها، إلى الأردن.

على مستوى آخر، استغلّت هذه المصانع موارد الأردن وبنيته التحتيّة وساهمت في تلويث بيئته، فاستخدمت الكهرباء والمشتقات النفطيّة بأسعار مدعومة، واستهلكت واستخدمت الطرق والأراضي والمنشآت والمعابر الحدودية والخدمات الحكومية والأمنية وموظّفيها، بالإضافة إلى استغلالها الكبير للمياه، فأغلب المصانع المؤهلة كانت مصانع محيكات، وهي صناعة تستهلك كميّات كبيرة من الماء، وتعتبر الصناعة الثانية الأكثر استهلاكاً للمياه، وتطرح مثلها من الماء الملوّث.

أثرٌ آخر لهذه المصانع كان تفضيلها استخدام الموانئ الإسرائيلية على ميناء العقبة لتصدير منتجاتها، ما قلّل الاستفادة المحلّية من العمليات اللوجستية المرتبطة بهذه الصناعة، وربط جدواها الاقتصادية بتلك الموانئ، ووسّع دائرة الاستفادة الاقتصادية الإسرائيلية. كما أُعفيت هذه المصانع من الرسوم والجمارك والضرائب، وأُخضعت مشترياتها لضريبة مبيعات بنسبة صفر، ما يعني أن هذه المصانع تلقّت الدعم الحكومي الأردني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (كما ذكر سابقاً) مقابل عدم مساهمتها في العائد الضريبي والجمركي، وعدم تشغيلها للمواطنين الأردنيين سوى بنسب ضئيلة، واستغلالها مَن قامت بتشغيلهم بدفع رواتب أدنى من الحد الأدنى للأجور وفي بعض الأحيان عدم الدفع لهم على الإطلاق بعد الإغلاق ومغادرة البلاد، بالإضافة إلى مساهمتها في تحريك عجلة الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيليّة لا الأردنية، ما يعني أن الأثر الحقيقي لهذه المدن كان عبئاً على الاقتصاد الأردني بدلاً من أن يكون إضافة له.

قلّت أهمية هذا الترتيب مع توقيع اتفاقية التجارة الحرّة الأميركية الأردنية في العام 2000، ووصول التخفيض الجمركي من خلالها تدريجيّاً إلى الصفر في العام 2010، إذ لم يعد من الضروري أن تُستخدَم اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة للدخول إلى السوق الأميركي من دون حواجز جمركية، ومنذ ذلك العام صارت غالبية الصادرات تتمّ عبر اتفاقية التجارة الحرة الأميركية الأردنيّة، لكن المفاعيل التي أرستها المناطق الصناعية المؤهلة، والامتيازات والتسهيلات التي حصدتها وأرستها، والاختلالات التي أحدثتها في سوق العمل، خصوصاً ما يتعلّق باستغلال واستعباد العمالة المهاجرة، ظلّت قائمة ومستمرّة إلى اليوم.

6 Saif, Ibrahim (2006). The Socio-Economic Implications of the Qualified Industrial Zones in Jordan. Center for Strategic Studies - University of Jordan, pp. 20-23.

7 للاطلاع على بعض هذه الانتهاكات يمكن مراجعة: تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (2020). تحت الحظر 15: تداعيات أزمة كورونا على عمال المناطق الصناعية المؤهلة؛ وأيضاً: تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان (2023). أوضاع العمال المهاجرين في المناطق الصناعية المؤهلة.1 June ,"Violations in Advance of the Elections".

اتفاقيات الغاز: حرمان من التنمية لتمويل الاستعمار

تبقى اتفاقيات استيراد الغاز من إسرائيل صاحبة الأثر الأكبر والأفدح على الاقتصاد الأردني لأنها تتضمّن عناصر عدّة غير مسبوقة وعميقة التأثير، أوّلها الحجم الكليّ لهذه الصفقات والتي تصبّ حوالي 10.7 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب الأردنيين مباشرة في اقتصاد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وآلة حربه الإبادية، وثانيها حرمان الاقتصاد الأردني نفسه من استثمار هذا المبلغ الكبير محلياً في مشاريع تنعكس آثارها على شكل تنمية اقتصادية محليّة وفرص عمل للمواطنين الأردنيين، وثالثها ما تمثله هذه الصفقة من ردع لجهة تنمية مصادر الطاقة المحليّة، خصوصاً الطاقة النظيفة والمستدامة (كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، ورابعها، التبعيّة الناتجة عن هذا الاعتماد الكبير على الغاز المستورد من إسرائيل لتوليد الكهرباء في الأردن من جهة، وتشغيل عمودَي الاقتصاد الأردني: شركة البوتاس العربية (ومعها تابعتها: برومين الأردن)، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وربط المناطق الصناعية الأردنية بخط الإمداد هذا، من جهة أخرى.

منذ العام 2014، وضمن أجواء الإحباط والانقسام السياسي الذي تلى إخماد الانتفاضات العربيّة، وتحوّل بعضها إلى حروب داخليّة طاحنة، تسارع التطبيع بمعناه العضويّ العميق، أي الذي يبغي أن يحقّق ما فشلت فيه المبادرات الطوعية والسياسية والثقافية السطحية، بالغصب والقوّة وعبر تمكين التطبيع من قطاعات أساسية واحتياجات حيوية يصعب الفكاك منها. وهذا لا يقيّد السلطات السياسية مباشرة بالمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني فقط، بل يكبّل أيضاً عامة الناس. ففي شباط/فبراير من العام 2014، تمّ توقيع أوّل اتفاقيّة لاستيراد الغاز من إسرائيل من قبل شركة البوتاس العربيّة، لتتحوّل، بعد حفل توقيع شارك فيه آموس هوكشتاين، العرّاب الأميركي لدمج إسرائيل في المنطقة العربية من خلال الطاقة، إلى الاعتماد بشكل شبه كلّي على إمدادات الغاز من إسرائيل من أجل تشغيل منشآتها، دافعة فوقها 700 مليون دولار لائتلاف شركات أميركيّة إسرائيلية كثمن لهذه التبعيّة.

تلى توقيع الاتفاقية خطوة أخطر وأكبر، هي الانتقال إلى توليد الكهرباء في الأردن بإمدادات غاز من إسرائيل، إذ وقّعت شركة الكهرباء الوطنيّة، منتصف أيلول/سبتمبر من العام نفسه، رسالة نوايا غير ملزمة كمقدمة لاتفاقية تستورد بموجبها هذه الشركة المملوكة بالكامل من الحكومة الأردنية (أي من المال العام)، ولـ 15 عاماً تُحسب من لحظة ابتداء التزويد، غازاً قُدّرت قيمته حينها بـ15 مليار دولار، تلاه التوقيع الفعلي والمُلزم لاستيراد شركة الكهرباء الوطنيّة الغاز من إسرائيل في العام 2016 بصفقة قيمتها 10 مليارات دولار، ليبدأ ضخ الغاز إلى الأردن في العام 2020، واضعاً نسبة خطيرة من كهربائه (70 - 98% بحسب الخبراء) بيد إسرائيل، لتوضَع بذلك الكهرباء إلى جانب المياه في دائرة التهديد الإسرائيلي. أما في العام 2022 فقد بدأ تصدير الغاز إلى مصر عبر الأردن ومن خلال خط الغاز العربي الذي عُكست مضخّاته، وتحوّل، بعد أن كان مشروعاً للتكامل العربي عنوانه ضخّ الغاز من مصر (صاحبة أكبر احتياطيات للغاز في شرق المتوسط) إلى الأردن وسوريا ولبنان، إلى مشروع للاختراق والإلحاق الصهيونيّ يَضُخّ غازاً من الموارد الفلسطينية المنهوبة من قبل الاحتلال ليتمّ تسييله في مصر وتصديره بالبواخر إلى أوروبا. فيما عملت وزارة الطاقة الأردنية على تشجيع ربط المناطق الصناعية الأردنية بشبكة خط الغاز العربي الذي تديره «شركة فجر» الأردنية المصرية، وتسري في أنابيبه إمدادات الغاز المستوردة من إسرائيل، وذلك في محاولة لتصريف كميّات الغاز الكبيرة المتعاقد عليها والتي تتجاوز احتياجات الأردن من جهة، وربط الصناعات الأردنية بإمدادات الغاز الإسرائيلية من جهة ثانية.

كانت آثار هذه الاتفاقيات كبيرة على اقتصاد الأردن، فقد وضعت أمنه الاستراتيجي طويل المدى في مجال الطاقة التي تؤثر مباشرة على القطاعات كافّة وعلى حياة الناس، في يد مشروع استعماري استيطاني توسعي إبادي، وهذه وحدها كلفة اقتصادية - سياسية - أمنيّة هائلة، بالإضافة إلى أنها شكّلت رادعاً لتطوير إمكانيّات الأردن المحلّية في مجال الطاقة بسبب ضخامة الكميّة المتعاقد عليها وتجاوزها احتياجات الأردن بعد حساب مجموع خليط الطاقة المتوفر للأردن من المصادر الأخرى القائمة، إذ تضمّنت الاتفاقيّة بنداً خاصاً (فقرة 7.9) مُصمَّماً لتثبيط وردع تطوير مصادر الغاز المحليّة في الأردن من خلال وضع اشتراطات تعيق تخفيض الكميّات المستوردة من اسرائيل في حال تمّ إنتاج غاز طبيعي في الأردن، الأمر الذي يخفّض من جدوى استخراج الغاز محلّياً، ويثبّط من جهود تطوير مصادر الغاز الأردنية السيادية في مقابل الاعتماد على استيراد الغاز من اسرائيل.

مثال على ذلك، وفي انتظار بدء ضخ الغاز من إسرائيل بعد أشهر، خفّضت الحكومة استيرادها للغاز من مصر إلى ربع الكمية في شهر حزيران/يونيو 2019، لتوقفها تماماً في الشهر التالي، بعد أن حقّق الأردن قبلها، ومنذ عام 2015، فوائض في توليد الكهرباء لاكتفائه من إمدادات الغاز من ميناء الغاز المسال في العقبة، وتصديره الفائض من هذه الإمدادات إلى مصر، وتحقيقه تطوراً في نسبة مساهمة الطاقة الشمسية في خليط الطاقة. ويستمر توقّف التوريد من مصر حتى اليوم إذ يستخدم خط الغاز العربي اليوم بالعكس، لتوريد الغاز من إسرائيل إلى مصر، خصوصاً أن حقل تامار للغاز وخط عسقلان - العريش (خط أنابيب غاز شرق المتوسط -إي إم جي) المرتبط به توقفا عن العمل مرّات عدّة نتيجة للعدوان على غزّة.

وكانت الحكومة الأردنية قد أعلنت بداية العام 2019 عن توقيف ترخيص مشاريع الطاقة الشمسية التي تتجاوز طاقتها التوليدية 1

ميغاواط (تحت ذريعة عدم وجود قدرات تخزينية واستيعابية وعدم قدرة الشبكة على التعامل مع الطاقة الفائضة المولّدة)، واستمر هذا التوقّف لأربع سنوات، مع أن الأردن يُعتبَر من أفضل البلدان في السطوع الشمسي وعدد الأيام المشمسة وتوفّر المساحات التي يمكن استغلالها لهذا الغرض، والتي تجعل منه مكاناً نموذجياً لتوليد الطاقة الشمسية وتطوير إمكانيّاتها.

أيضاً في العام 2019، وتحت ذريعة الغبن في سعر الكهرباء المتعاقد عليه مع الشركة المعنية، اختصمت حكومة الأردن مشروع توليد الكهرباء من الصخر الزيتي في منطقة العطارات وأخذتها إلى التحكيم الدولي وتمّ تعطيل العمل بالمشروع مع أن الأردن يمتلك ثالث أكبر احتياطي في العالم من الصخر الزيتي، يقدّر بـ100 مليار طن. ويبرز مثالٍ آخر، عندما تباطأت الأردن في تطوير حقول الغاز الموجودة في أراضيه في منطقة الريشة، علماً أن الحكومة أعلنت مؤخراً عن وجود احتياطيات ضخمة فيها.

كلّ هذه التدخّلات المذكورة (وقف استيراد الغاز من مصر؛ وقف ترخيص مشاريع الطاقة الشمسية ذات القدرات الكبيرة؛ وقف العمل بمشروع الصخر الزيتي) تمّت في خلال العام 2019، وهو العام الذي سبق بدء ضخ الغاز المستورد من إسرائيل إلى الأردن في 1 كانون الثاني/يناير 2020، فهل هي مجرّد صدفة؟

والجدير بالذكر أيضاً أنه خلال العام نفسه، 2019، وقبل وصول إمدادات الغاز من إسرائيل، تصاعدت التصريحات الرسميّة المتعلقة بقدرة الأردن على تصدير الكهرباء إلى دول الجوار العربية وأوروبا، وتزايدت محاولات إيجاد سوقٍ لتصريف فائض الطاقة الكهربائية المتحققة في الأردن، إذ كانت البلاد تحقّق حينها فائضاً في الطاقة الكهربائية والقدرة على توليدها، لكن الأمر تفاقم بشكل كبير بعد وصول إمدادات الغاز الاسرائيلية، ما يعني هدراً للإمكانات والقدرات والموارد والأموال، وخسائر بدلاً من المكاسب.

لذا، وبدلاً من تطوير مصادر الطاقة السيادية المحلّية في الأردن، وتطوير الطاقة الاستيعابية لشبكة الكهرباء، وتطوير إمكانيّات التخزين، وجّه أصحاب القرار مليارات الدولارات المنتزعة من موازنة ترزح تحت دين هائل، إلى إسرائيل بدلاً من استثمارها في الأردن، الأمر الذي عطّل التنمية المحليّة ورسّخ التبعيّة ووضع الأردن تحت تهديد وكلفة الابتزاز السياسي-الاقتصادي بقطع الإمداد ودعم الاقتصاد الاستعماري الاستيطاني الصهيوني وحروبه التوسعية الإبادية، وأتاح لإسرائيل أن تستفيد من هذا الغاز لاستخداماتها الذاتية وتحقيق استقلالها في مجال الطاقة. لم تكن الجدوى الاقتصادية لحقول الغاز لتسمح باستثمارها لأجل الاستهلاك المحلي الإسرائيلي فقط، وبهذا جاءت اتفاقات تصدير الغاز إلى الأردن عامي 2014 و2016 (ومن ثم إلى مصر في العام 2018) بمثابة جائزة مكافأة لإسرائيل: أوّلاً، تمكّنها من تحقيق استقلالها في مجال الطاقة؛ ثانياً، تدعم اقتصادها بمليارات الدولارات؛ ثالثاً، تدمج المنطقة وشعوبها عضويّاً بها من موقع القوّة، ما يمكّنها، بالتالي، من ابتزازها وإخضاعها عبر التهديد بقطع الإمداد، مثلما يمكّنها من إعادة توجيه احتياطيّاتها تحت ظروف الحرب والعدوان، لخدمة الحرب والعدوان، من دون أي اعتبار للمستوردين وأولوياتهم، بل ومن دون تنسيق معهم أصلاً.

بالإضافة إلى كلّ هذا، دخلت إسرائيل إلى الشبكة العضوية للمنطقة، من خلال خط الغاز العربي الممتد من مصر، عبر الأردن، إلى سوريا ولبنان، ومن خلال شبكة الكهرباء عبر الكهرباء المولّدة من ذلك الغاز، وهي شبكة متصلة إقليميّاً في نقاط كثيرة، وتمتدّ بين مصر إلى الأردن، وتربط هذه الأخيرة بالضفة الغربية (أريحا) والعراق (الطريبيل) والسعودية وسوريا ولبنان، وهاتان الأخيرتان صارتا اليوم، إثر التغيّرات الإقليمية الكبرى، الهدف المفضّل أردنياً لتصدير الكهرباء.

مؤشّرات سنوات «السلام»: ارتفاع في الدين العام والبطالة والفقر

ثمة جوانب تطبيعيّة اقتصادية أخرى حدثت وتحدث بمبادرات خاصة، يجب ذكرها على الرغم من محدودية تأثيرها، منها استغلال العمّال الأردنيين للعمل في منتجع إيلات السياحي الإسرائيلي على خليج العقبة، واستيراد وتصدير بعض البضائع (مثل الخضار والفواكه وسخانات المياه)، وتصدير الزيتون وزيت الزيتون الأردني إلى إسرائيل التي تعيد تصديره إلى أوروبا باعتباره إسرائيلياً.

الدين العام ارتفع تصاعديّاً من 5.9 مليار دينار (= 8 مليار دولار) في العام 1994 ليصل إلى 44.8 مليار دينار (= 63.2 مليار دولار) في شباط/فبراير من العام 2025، وهو ما يشكّل ما نسبته 117.4% من الناتج المحلي الإجمالي

أخيراً، نورد، للدلالة العموميّة لا أكثر، الأرقام الاقتصادية المطلقة المتعلّقة بالدين العام، والبطالة، والفقر، وهي أرقام محدودة المعنى إن أُخذت من دون دراسة آثارها على الواقع، لكنّها على الأقل قد تعطي مؤشّراً عاماً على المسار الذي أخذه الاقتصاد الأردني منذ توقيع «معاهدة السلام» في العام 1994 حتى اليوم، بالمعنى السطحيّ الذي تشتغل وفقه مقاربات الاقتصاد الكليّ ونلمس من خلالها إن تحقّقت، وعود السمن والعسل. فالدين العام ارتفع تصاعديّاً من 5.9 مليار دينار (= 8 مليار دولار) في العام 1994 ليصل إلى 44.8 مليار دينار (= 63.2 مليار دولار) في شباط/فبراير من العام 2025، وهو ما يشكّل ما نسبته 117.4% من الناتج المحلي الإجمالي. أما نسبة البطالة التي ظلّت تتراوح بحدود الـ15% صعوداً وهبوطاً بين الأعوام 1994 – 2016، فبدأت ترتفع منذ العام 2017 لتتجاوز حاجز الـ20% في العام 2020 وتبقى عند 21.4% في العام 2024. أما بالنسبة إلى الفقر، فقد قدّر تقرير «أطلس أهداف التنمية المستدامة للعام 2023» عدد الفقراء في الأردن بأقلّ قليلاً من 4 ملايين شخص (زهاء 35% من السكان)، وهو ارتفاع كبير جداً عن نسبة 14.2% لآخر إحصاء معلن في العام 2012، و13.3% لعام 2008.

في ما ورد أعلاه تفاصيل الأركان الاقتصادية الثلاثة الناتجة حتى الآن عن «معاهدة السلام» الأردنية-الإسرائيلية، والتي أثّرت بشكل

جذري وعميق على إعادة تشكيل علاقات الاستغلال والتبعيّة، وأدّت في جوانب أساسيّة منها إلى استيراد الأزمات، وتسهيل الاستغلال، وتعطيل التنمية المحليّة، وإحداث فقر مائيّ، في مقابل تنمية الاقتصاد الإسرائيلي، وتمكينه من اكتساب الأفضلية والقوّة وإمكانية التأثير المباشر والابتزاز عبر تحكّمه بموارد الطاقة والمياه الأساسية للحياة.

الأركان الثلاثة المذكورة مفروضة من أعلى، أي هي ناتجة عن اتفاقات وترتيبات وقّعتها وفرضتها السلطات الأردنية رغماً عن الإرادة الشعبية التي لطالما عبّرت عن رفضها للتطبيع، وعدائها للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصيهوني، وكانت، على الدوام، أكثر حرصاً على بلدها من أصحاب القرار، كما تثبت نتائج تقييم المردود الاقتصادي - السياسي - الاجتماعي التي تأخذ بالاعتبار، بالإضافة إلى الأرقام المطلقة والنسبيّة، الأثر الفعلي على الناس، وانعكاسها على التنمية المحليّة والرفاه الاقتصادي الداخلي، وتأثيرات التبعيّة وكلفها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وهي أكلاف لا يتمّ التطرّق إليها مطلقاً من أصحاب القرار. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة أكلاف اقتصادية - سياسية خطيرة تتعلّق بتمويل وتمكين المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني من التمدّد والاندماج، وهذه أيضاً لا يتمّ التطرّق إليها مطلقاً.

يدلّ كل ذلك على أن التأثير الأكبر للتطبيع سلطويّ المنشأ، يسعى إلى إلحاق مجتمعات المحيط العربي بإسرائيل وإدماجها فيها بالقوّة ومن موقع الضعف. مثلما يدلّ على أن مبدأ «السلام» مع مشروع استعماري استيطاني توسعي، يشكّل امتداداً لماضي الاستعمار الأوروبي الأبيض في قارّات العالم، وممثّلاً لأسس القوّة والاستغلال والإخضاع التي يقوم عليها عالمنا اليوم بالمعنيَين السياسي والاقتصادي، هو في حد ذاته مبدأ فاسد، نتيجته الانخراط في الهيمنة والتبعية، وتطبيع الاستعمار، وتأبيد سيطرته، واستدامة حالة الضعف.

من كامب ديفيد إلى حرب الإبادة

تحوّلات التعاون الاقتصادي بين مصر وإسرائيل

حسن البربري

أنهت اتفاقية كامب ديفيد التي وُقّعت في أيلول/سبتمبر 1978 حالة الحرب بين مصر وإسرائيل رسمياً، وشكّلت إطاراً لإقامة علاقات بين الطرفين، وأوجدت بيئة استثمرها الجانبان في التطبيع الاقتصادي على مدى أكثر من 4 عقود.

مع ذلك، ظل التطبيع محل جدل داخلي وخارجي، إذ لم تؤدّ الاتفاقية إلى تطوير بنية اقتصادية منتجة أو تصنيع حقيقي، بل زادت من تبعية مصر إلى التمويل الخارجي، فيما قيّدت المشروطيات السياسية والاقتصادية للمساعدات الأميركية خيارات مصر التنموية. كذلك، أسفرت العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، في إطار اتفاقية الكويز وتبادل الغاز، عن تحقيق مصالح أكبر للطرف الإسرائيلي، بينما أثارت جدلاً في مصر بسبب ضعف المكاسب وتجاهل البعد الإنتاجي الحقيقي. ومع اندلاع حرب الإبادة الجماعية على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، عاد هذا التعاون ليكون محور تساؤلات جديدة بشأن مدى متانته أمام الضغوط الشعبية والظروف الإقليمية المتسارعة.

اتفاقية كامب ديفيد وإطار العلاقات الاقتصادية

شكّلت اتفاقية كامب ديفيد في العام 1978 لحظة فارقة في العلاقات المصرية الإسرائيلية، إذ وضعت الأسس المؤسّسية لعلاقات دبلوماسية وتجارية بين البلدين، وأنهت حالة الحرب بينهما، وأسفرت عن فتح سفارات، لكنها لم تتطرّق صراحة إلى سياسات أو آليات للتعاون الاقتصادي. ومع ذلك، سمحت الوثيقة بإنشاء بيئة أمنية وسياسية مكّنت من إطلاق مشاريع مشتركة، فيما أدّت المساعدات الأميركية السنوية لمصر، التي تبلغ نحو 1.3 مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية و400 مليون دولار على شكل مساعدات اقتصادية، دوراً أساسياً في دعم توجّهات التطبيع التدرّجي، وبنت أولى جسور التطبيع الاقتصادي. فقد أطلق الجانبان منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي تنسيقات بشأن قنوات الطاقة والتجارة، مستفيدين من الضغوط الدولية التي دفعت واشنطن لإدراج إسرائيل في محيط اقتصادي إقليمي أشمل، تخضع اتفاقية كامب ديفيد لإشراف أميركي مباشر، ما يجعلها أداة فعالة لإدامة التبعية المصرية، إذ تُقيّد القرار السيادي وتمنع اتخاذ خطوات جذرية كقطع العلاقات أو الانحياز الكامل للمقاومة، حتى في وجه الجرائم الصهيونية المستمرة.

ملامح التعاون الاقتصادي قبل حرب غزة

قبل حرب أكتوبر 2023، تميّز التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل بالتوسّع المحدود والمتدرّج، وإن شهد تراجعاً ملحوظاً في أعقاب ثورة يناير 2011، نتيجة التحوّل الجذري في المزاج الشعبي تجاه إسرائيل، وتصاعدت الأصوات الرافضة لأي شكل من أشكال التطبيع، خصوصاً فيما يتعلق بثروات البلاد، وظهرت مطالبات واسعة بإعادة النظر في كل الاتفاقيات الاقتصادية المجحفة التي وقّعها نظام مبارك.

على المستوى التجاري، شهد التبادل البيني نمواً طفيفاً على مدى السنوات السابقة، متأثراً أساساً بالاتفاقيات القطاعية ومشروعات الطاقة المشتركة. ووفقاً لأحدث البيانات الرسمية، بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى مصر نحو 2.23 مليار دولار في العام 2023 بينما بلغت صادرات مصر إلى إسرائيل حوالي 347 مليون دولار. ويعكس هذا الفارق خللاً فاضحاً في الميزان التجاري لصالح إسرائيل، وهو في الغالب مركزّ حول الطاقة والمواد الأولية. على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن السلع المصرية المصدّرة تتمثل أساساً في منتجات زراعية ومواد خام، بينما تستورد مصر من إسرائيل كيماويات ومنتجات هندسية متقدمة.

أصبحت كامب ديفيد الغطاء السياسي الذي يُجمّد القرار المصري، ويحول دون إلغاء معاهدات اقتصادية تستنزف موارد البلاد، على الرغم من ما تكشفه الأرقام والوقائع من خسائر وتبعية مفضوحة لصالح رأس المال الإسرائيلي والأميركي

شكّل قطاع الطاقة أهم روافد التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل. وبعد أن ألغيت الاتفاقيات في العام 2011 تحت الضغط الشعبي، لا سيما من القوى الوطنية واليسارية والقومية، التي رأت أن الاتفاق فيه تفريط في ثروات مصر الطبيعية، وانحياز لإسرائيل على حساب الشعب المصري. فقد كانت أسعار تصدير الغاز المصري لإسرائيل زهيدة للغاية مقارنة بالأسعار العالمية وقتها، وكان الغاز يُباع بسعر يتراوح بين 70 سنتاً و1.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، بينما كانت الأسعار العالمية مراجعة دورية للأسعار، وقد أكد كثير من الخبراء أن الصفقة كبّدت مصر خسائر بمليارات الدولارات، وهو ما اعتُبر إهداراً للمال العام وموارد الدولة. لكن انقلبت المعادلة لاحقاً، ففي العام 2018، تم الإعلان عن اتفاقين لشراء الغاز الطبيعي الإسرائيلي مدتهما عشر

سنوات بقيمة إجمالية بلغت 15 مليار دولار. وقد وقّع الطرفان الاتفاقات لنقل نحو 64 مليار متر مكعب من الغاز من حقول تامار وليفياتان. وبالتالي، باتت مصر مستورداً للغاز من إسرائيل وترزح تحت اعتمادية مفرطة عليها لتأمين حاجاتها المحلية من الغاز. فقد تضاعفت واردات مصر من إسرائيل بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، يشير أستاذ الاقتصاد السياسي كريم الأمدا إلى أن واردات مصر من إسرائيل (معظمها غاز مصدّر) قفزت من نحو 75 مليون دولار في العام 2021 إلى 850 مليون دولار في العام 2022، ثم وصلت إلى 1.15 مليار دولار في العام 2023.

إلى جانب ذلك، شكّلت المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) أداة رئيسة لزيادة التطبيع الاقتصادي تحت مظلّة كامب ديفيد. ففي كانون الأول/ديسمبر 2004، وقّعت مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة بروتوكولاً لإنشاء هذه المناطق في مصر، والتي تسمح الولايات المتحدة بموجبها بإدخال المنتجات المصرية المصنعة داخل هذه المناطق إلى أسواقها من دون رسوم جمركية شرط احتوائها على نسبة من المكوّن الإسرائيلي، وقد بلغت 11.7% بداية وخُفّضت إلى 10.5% في العام 2007. ومنذ ذلك الحين، زادت الصادرات المصرية، خصوصاً في قطاع الغزل والنسيج، إلى السوق الأميركية، قبل أن تعاود الانخفاض بعد ثورة 2011. مع ذلك، شكّلت هذه الاتفاقيات آلية محفّزة لسيطرة رأس المال الاسرائيلي، ومثال على ذلك، بلغت استثمارات شركة دلتا الجليل في الصناعات النسيجية نحو 450 مليون دولار، ونيتافيم في الزراعة نحو 120 مليون دولار، فيما بلغت استثمارات ديليك في قطاع الطاقة نحو 900 مليون دولار. وقد استفاد رأس المال الإسرائيلي من استغلال العمالة الرخيصة في مصر. ففي العام 2008، قدّر عدد العاملين في الشركات والمصانع التي انضمت للاتفاقية بنحو 324.1 ألف عامل/ة ووصل عددهم المقدر حتى نهاية 2023 إلى ما يقرب من 750 ألف عامل/ة. اتسمت العمالة المصرية المستغلة من رأس المال الإسرائيلي بأجورها المنخفضة وهشاشتها، بالإضافة إلى ارتفاع معدل دورانها، وهو ما انعكس على مدى تردي أوضاع العمال وتأخر أصحاب الشركات والمصانع في صرف الأجور وحرمانهم من الإجازات وساعات العمل الإضافية تحت خطر إخضاعهم للفصل التعسفي بحسب منظمة العمل الدولية.

آثار حرب غزة 2023 على التعاون الاقتصادي

مع اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، ارتفع منسوب التوتر في العلاقات السياسية بين الطرفين، وشاعت دعوات شعبية في مصر لمراجعة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وبرز خلاف حول طريقة تصفية القضية الفلسطينية التي تراوحت بين الإبادة الدموية التي اتبعتها إسرائيل، وبين التصفية الناعمة التي اعتمدها الجانب المصري وتقضي بترحيل أهل غزة إلى منطقة النقب لتصفية المقاومة ثم اعادتهم بعد ذلك إلى القطاع.

وفي حين، استُنكرت بشدة الأنشطة الاقتصادية المشتركة ووُوصف التطبيع الاقتصادي بـ«العار الوطني»، تجنّبت الدولة المصرية اتخاذ إجراءات تُعلّق الاتفاقيات الأساسية. وترافقت الأزمة مع رقابة أميركية مكثفة للحفاظ على الالتزام بـ«معاهدة السلام»، وظلّ المسؤولون المصريون يؤكدون على الفصل بين البعد الأمني-السياسي من جهة، والمصالح الاقتصادية البعيدة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من هذه التوترات، استمر التطبيع الاقتصادي القائم إلى حد ما. فقد واصلت مصر استيراد الغاز الطبيعي من إسرائيل بنحو منتظم، وبلغت وارداتها 4.84 مليار متر مكعب في خلال النصف الأول من العام 2024، في مقابل 4.24 مليار في النصف المناظر من العام 2023. كما استمر عمل المصانع المشتركة ضمن مناطق الـ QIZ دون توقف تام، وإن كان الإيقاع أبطأ مما كان عليه قبل الحرب.

انعكست الحالة الراهنة في الشارع المصري بدعوات قوية لوقف التطبيع الاقتصادي وقد جرى قمع معظمها. إذ حرص النظام المصري على عدم الإضرار بـ«السلام»، وعلى سريان المصالح الاقتصادية. وعلى الرغم من الإبادة، أصبحت كامب ديفيد الغطاء السياسي الذي يُجمّد القرار المصري، ويحول دون إلغاء معاهدات اقتصادية تستنزف موارد البلاد، على الرغم من ما تكشفه الأرقام والوقائع من خسائر وتبعية مفضوحة لصالح رأس المال الإسرائيلي والأميركي.

التطبيع بين المغرب وإسرائيل: من المستفيد؟

علي أموزاي

بعد توقيع الملكية المغربية اتفاقيات أبراهام في كانون الأول/ديسمبر 2020، انتقلت علاقاتها مع إسرائيل من السرية غير المستترة إلى تطبيع علني يتّخذ مع مرور الوقت طابعاً أرعناً ومستفزّاً للمشاعر الشعبية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي والمتضامنة مع الشعب الفلسطيني. وقد بلغ التطبيع مداه في زمن الإبادة الإسرائيلية المستمرّة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في الوقت الذي تُعلن فيه الملكية المغربية «التزامها بالحقوق الفلسطينية».

شمل التطبيع المغربي الإسرائيلي كلّ المجالات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والأمنية والثقافية والأكاديمية، وجرى الترويج له على أنه «سيجلب ثمار التطوّر الاقتصادي للمغرب»، ولكن تشير جميع المعطيات إلى عكس ذلك، إذ يكرّس التطبيع العلاقة اللامتكافئة في بنية المبادلات التجارية بين المغرب وإسرائيل، التي تعيد بدورها إنتاج التقسيم الدولي للعمل بين إسرائيل (المنتمية إلى الشمال العالمي) والمغرب المنتمي إلى الجنوب العالمي.

التطبيع من عُمر المَلكية

لم تبدأ القصة في كانون الأول/ديسمبر 2020، تعود العلاقات بين الملكية المغربية وإسرائيل إلى فجر نيل المغرب «استقلاله السياسي» عن فرنسا الاستعمارية في العام 1956. بدأت اتصالات الراحل الحسن الثاني بإسرائيل قبل تتويجه ملكاً، وازدادت عمقاً منذ ذلك الحين. وكانت الصلة بين الحسن الثاني وإسرائيل من القوة أن سمح للإسرائيليين بالتنصّت على محادثات القمة العربية المنعقدة في الدار البيضاء في العام 1965 وتسجيل محادثاتها.

شكّلت خلفية هذه الاتصالات تهديداً مشتركاً بين الملكية المغربية وإسرائيل مثّله صعود القومية العربية المدعومة من الاتحاد السوفياتي، وكان الرئيس المصري جمال عبد الناصر رمزاً لها، وكانت مصر في عهده قِبلة معارضي الحسن الثاني الجذريين (المهدي بن بركة وحزبه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، وكان للموساد دور مهمّ في اغتيال المهدي بن بركة في تشرين الأول/أكتوبر 1965، وهو أحد أشد معارضي الحسن الثاني آنذاك، ومن أشد المناهضين للتغلغل الإسرائيلي في المغرب وأفريقيا.

من جهة أخرى، وبغية تسهيل هجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين المحتلّة، والتي كانت ممنوعة رسمياً في العام 1959 في عهد «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، سُمِح لليهود بالهجرة بعد اعتلاء الحسن الثاني العرش في العام 1961 بناءً على صفقة دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي، ديفيد بن غوريون، بموجبها مبالغ مالية للمملكة في مقابل الحصول على تصاريح المغادرة إلى إسرائيل. أخرج جهاز الموساد حينها نحو 97 ألف يهودي من المغرب في خلال عملية أطلق عليها اسم «ياشين». وكان لإسرائيل دور كبير في حرب الحسن الثاني ضد مغاوير الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب/البوليساريو، إذ سهّلت حصوله على أسلحة وزودته بمعدّات تجسّس ودرّبت طواقم مغربية على استعمالها.

في 21 حزيران/يونيو 1986، استقبل الحسن الثاني رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، وذلك بعد 4 سنوات على انعقاد القمة العربية في مدينة فاس في العام 1982، والتي نتج عنها ما عُرف بـ«مخطط فاس»، الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية بمبرر أن المبادرة تعترف ضمنياً بدولة إسرائيل.

وفي تسعينيات القرن العشرين أُنشئ مكتب دبلوماسي إسرائيلي في الرباط، ومكتب اتصال استخباراتي قبل ذلك بكثير، واضطرت الدولة إلى إغلاقه ومعه مكتب الاتصال المغربي في تل أبيب في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2000، على خلفية الانتفاضة الفلسطينية الثانية. استمرّ الوضع حتى توقيع اتفاقيات أبراهام في العام 2020، حين أعيد فتح مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط.

السياق الجديد للتطبيع المغربي الإسرائيلي

بعد توقيع اتفاقيات أبراهام أصدر الديوان الملكي بلاغاً في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، أشاد بـ«استئناف آليات التعاون مع إسرائيل»، واصفاً إياها بـ«تطوّرات كبرى في سبيل تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي»، مؤكداً «موقف المملكة المغربية الثابت بشأن القضية الفلسطينية، والقائم على حلّ الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمان؛ وعلى المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كسبيل وحيد للتوصل إلى تسوية شاملة ونهائية؛ وكذلك التزام جلالة الملك، رئيس لجنة القدس، بالحفاظ على الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة».

للدولة المغربية موقف مزدوج إذاً، فهي من جهة تحرص على التعاون مع إسرائيل في المجالات كافة، وفي الوقت نفسه تشدّد على الاهتمام بحقوق الشعب الفلسطيني. وليس هذا سلوك خاص بالمغرب، إذ تناول تشانغ شنغ هذه الازدواجية في الموقف الصيني بالقول إنه «من منظور الحكومة الصينية فإن علاقتها الدبلوماسية والتجارية بإسرائيل لم تمثّل عائقاً أمام صداقة الصين التقليدية بالسلطة الفلسطينية، ولم تُعق الصين عن الحديث بشكل واضح دعماً لدولة فلسطين في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة». وهو الملاحَظ نفسه مع دول عربية مثل الإمارات العربية المتحدة التي بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين إسرائيل 250 مليون يورو في حزيران/يونيو 2024، بزيادة متواضعة بنسبة 5% عن

حزيران/يونيو 2023، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الزيادة في المبادلات التجارية بين المغرب وإسرائيل.

تنظر المَلكية المغربية إلى التطبيع مع إسرائيل، لا من باب فوائده الاقتصادية حصراً، وهي على كلّ حال قليلة وتصبّ في صالح الشركات المغربية المورّدة، ولكن من باب المكاسب الدبلوماسية. فإقران التطبيع مع إسرائيل مع اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المَلكية المغربية على الصحراء الغربية، ركيزة كبرى في اتفاقيات أبراهام. وفي الوقت نفسه، تندرج هذه الاتفاقيات والتطبيع الناتج عنها في إطار جيوستراتيجي يقوم فيه المغرب بدور بيدق في رقعة شطرنج عالمية تصارع فيها الولايات المتحدة (والاتحاد الأوروبي) الصين وروسيا على الهيمنة في أفريقيا. وعلى غرار ما كانت تقوم به الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين في أميركا اللاتينية، يرى «معهد القدس للاستراتيجية والأمن» أن «التهديدات للأمن القومي والاستقرار الإقليمي، كما هو مشترك في سياق العلاقة الوثيقة بين مجتمعي الاستخبارات ومؤسسات الدفاع في كلا البلدين، كذلك العمل المشترك في أفريقيا، أولاً وقبل أي شيء في شكل مساعدات تنموية كبيرة للبلدان والأنظمة «المتشابهة في التفكير»، يمكن وينبغي أن يصبح أحد ركائز العلاقة الإسرائيلية المغربية. وينبغي أن يصبح ذلك أيضاً... جانباً مهمّاً من مساهمتهما المتبادلة في تحقيق مصالح الولايات المتحدة والغرب».

يلاحظ أن نمط العلاقة التجارية القائمة بين إسرائيل والمغرب هي نفسها القائمة بين دول الشمال العالمي ودول الجنوب العالمي، إذ تصدّر إسرائيل مواداً ذات قيمة مضافة عالية، بينما يصدّر المغرب مواداً ذات قيمة مضافة منخفضة

أثار مسار التطبيع هذا استياء الجزائر، خصوصاً في جانبه الأمني-العسكري، واعتبروا أن زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس للمغرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 «تستهدف الجزائر»، وصرّح الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، قائلاً: «نأسف لاتفاق المغرب مع إسرائيل» واعتبره «تهديداً وخزياً وعاراً لم يحدث منذ 1948». ويُفهَم هذا أكثر باستحضار سوابق تاريخية من التعاون الإسرائيلي-المغربي ضد الجزائر، خصوصاً في حرب الرمال في العام 1965، حينها سمح وزير الدفاع المغربي آنذاك، الجنرال محمد أوفقير، بإنشاء مكتب اتصال دائم مع اسرائيل في الرباط للتجسس والتنصت، واستفادت المملكة المغربية من مرشدين في سلاح الجو الإسرائيلي درّبوا طيارين مغاربة على قيادة طائرات ميغ17-، في حين قدّم الموساد ما لديه من معلومات عن الوحدات العسكرية الجزائرية.

الصراع بين مَلكية المغرب وعسكر الجزائر موجود في خلفية التعاون المغربي الإسرائيلي، وهو ما دفع توفيق بوعشرين، وهو صحافي يعتبر نفسه معارضاً وسبق أن حُكم بالسجن 20 سنة في العام 2018، وأُفرج عنه بعفو ملكي في تموز/يوليوز 2024، إلى تبرير ذلك التعاون بإعادة ما سمعه من مصادر رسمية: «لكلّ شيء ثمن. كبار المسؤولين في الدولة قد لا يثقون في (بنيامين) نتنياهو. لكن ما باليد حيلة؛ السياسة هي الاختيار بين السيئ والأسوأ، وليس الاختيار بين الحسن والسيئ»، الأسوأ هنا طبعاً هي الجزائر.

العلاقات الدبلوماسية بعد حرب الإبادة

ستحكم الازدواجية في الموقف الرسمي المغربي مواقف المَلكية المغربية من أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والإبادة الجماعية التي أعقبتها إذ أصدرت وزارة الخارجية المغربية بلاغاً استعمل لغةً وضعت كلا الطرفين على القدر نفسه من المسؤولية، داعياً إلى «الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والعودة إلى التهدئة وتفادي كل أشكال التصعيد التي من شأنها تقويض فرص السلام بالمنطقة».

منذ انطلاق الإبادة الجماعية في غزة، لم تتوقف العلاقات المغربية الإسرائيلية عن التوطّد، على الرغم من عبارات التمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني الصادرة رسمياً عن الدولة المغربية.

وفي الوقت الذي يستدعي فعلاً إظهار ذلك التضامن، أي في عزّ الإبادة الإسرائيلية لسكان غزة، ازدادت أواصر التعاون بين النظام المَلكي المغربي وإسرائيل، وهو ما أبرزه تقرير صادر عن «ميدل إيست آي» يحمل عنوان «الحرب على غزّة قرّبت المغرب من إسرائيل وليس العكس». وقد تحدّث التقرير عن أوجه هذا التقارب، وشمل أخطر المجالات: التعاون العسكري مع الآلية العسكرية الصهيونية التي قتلت عشرات آلاف الفلسطينيين. هذا فضلاً عن فتح المغرب موانئه للسفن الإسرائيلية، كما حصل في حزيران/يونيو 2024، وسمح لسفينة حربية إسرائيلية بالرسو في ميناء طنجة ليتزوّد طاقمها بالوقود والمواد الغذائية بعد رفض إسبانيا فعل ذلك.

التطبيع الاقتصادي: ذروة غير مسبوقة

التطبيع الاقتصادي بين المغرب وإسرائيل قديم، وكان يتمّ عبر أشكال متخفّية. ففي تسعينيات القرن العشرين كانت هناك خطة تدريب لخبراء في مجال توزيع البذور، ومعدات الري، والأسمدة الذائبة، وبدءاً من العام 2008 شكّلت البذور الإسرائيلية 80% من إجمالي البذور المزروعة.

وبلغ التطبيع الاقتصادي بين المغرب وإسرائيل مستويات غير مسبوقة في عز الإبادة الجماعية التي تقترفها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني في غزة، ووصل التبادل التجاري بين المغرب وإسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة في العام 2024.

أ. صفقات السلاح

بلغت قيمة صفقات السلاح بين المغرب وإسرائيل نحو 2.3 مليار دولار بين عامي 2020 و2024، بمعدل 460 مليون دولار سنوياً. ومن أبرز هذه الصفقات شراء المغرب قمر «أوفيك» لاستخدام في العمليات للتجسّس والمراقبة وقد بلغت قيمة الصفقة نحو مليار دولار أميركي في العام 2024، فضلاً عن شراء المغرب أنظمة الدفاع الصاروخي BARAK بقيمة مليار دولار في عامي 2023 و2024.

ب. الاستثمار الإسرائيلي في المغرب

نشر موقع «عرب بوست» نقلاً عن موقع ceic data أرقاماً عن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية الإسرائيلية في المغرب، «من حوالي 0 دولار أميركي في العام 2020 إلى ما يقرب 700 مليون دولار بحلول العام 2024»، مع التأكيد على أن هذا الارتفاع أصبح حادّاً في خلال 2023-2024.

وبحسب موقع «عرب بوست» لم تقتصر هذه الاستثمارات على قطاع بعينه، بل شملت غالبية قطاعات الاقتصاد المغربي:

- قطاع الطاقة: في شهر أيلول/سبتمبر 2022، أي بعد نحو سنتين على توقيع اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل، وقّع البلدان اتفاقية ثنائية لتعزيز التعاون في مجال الطاقة، ففي آذار/مارس 2022 استحوذت شركة Marom Energy الإسرائيلية، التابعة لشركة Gandyr، وهي صندوق إسرائيلي يستثمر في الطاقات المتجددة، على 30% من أسهم شركة Gaia Energy المغربية مقابل 22 مليون دولار.

- قطاع الزراعة: يعود الاستثمار في هذا القطاع إلى ما قبل اتفاقيات أبراهام (2020)، ففي العام 2017 افتتحت شركة «نيتافيم» Ne-tafim، المتخصصة في الري بالتنقيط، فرعاً لها في المغرب مقابل 2.9 مليون دولار، وللشركة علاقات وطيدة بالمجمّع الصناعي العسكري الإسرائيلي.

وحول هذا الموضوع، نشر موقع «هوامش» تحقيقاً مفصلاً عن نشاط منصة إلكترونية تحمل اسم SupPlant، المستهدف للفلاحين والمزارعين المغاربة بغية تقديم خدمات واستشارات تحسين زراعية مجانية، وكشف الموقع أنّ من يقف وراء المنصة هو زوهار بن نير، شغل في وقت سابق منصب مدير المبيعات في اليابان وكوريا الجنوبية لشركة «نيتافيم» (Netafim)، فضلاً عن أسماء رجال أعمال مغاربة مشاركين مثل أحمد الفاسي الفهري (المدير الأسبق للوكالة المغربية للاستثمار).

وفي لقاء نظمته «مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين» أكد محمد الناجي، الأستاذ في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، أن أكثر من 80% من البذور المتداولة داخل السوق المغربي منشؤها إسرائيل، ويشمل ذلك مختلف أنواع الخضار كالطماطم والبصل والجزر والفلفل والبروكلي وغيرها.

وفي العام 2021، وقعت شركة «مهادرين» الإسرائيلية اتفاقية تعاون زراعي مع المغرب، تسعى من خلالها إلى إنتاج 10 آلاف طن من الأفوكادو سنوياً. استثمرت الشركة الإسرائيلية في 500 هكتار من السهول الغربية للمغرب، المعروفة بخصوبة تربتها ووفرة مياهها السطحية والجوفية، بقيمة مالية تصل إلى حوالي 8 ملايين دولار.

ج. التبادل التجاري

قبل تطبيع العلاقات بين البلدين، بلغ حجم التبادل التجاري السنوي بين إسرائيل والمغرب 35 مليون دولار أميركي. بعد التطبيع، ووفقاً لبيانات معهد أبراهام لاتفاقيات السلام بلغ حجم التبادل التجاري نحو 8.5 مليون دولار في أيار/مايو 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 124% في التجارة مقارنة بشهر أيار/مايو 2023. وبالنسبة إلى الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024، بلغت التجارة الثنائية 53.2 مليون دولار، ما يشكل زيادة بنسبة 64% في التجارة عن الأشهر الخمسة الأولى من العام 2023. وحسب موقع atalayar: «على الرغم من استمرار الصراع في غزة، بلغ التبادل التجاري بين المغرب وإسرائيل بلغ مستويات غير مسبوقة في العام 2024. وعلى الرغم من القصف الإسرائيلي المستمر على غزة، والذي أثار إدانة دولية، تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بشكل كبير، منذ العام 2020».

بنية المبادلات:
إعادة إنتاج التبادل اللامتكافئ

يقف الاقتصاد المغربي في موقع ضعيف مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي، إذ يشكّل الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، البالغ حوالي 140 مليار دولار أميركي، 30% فقط من حجم الاقتصاد الإسرائيلي. وتنعكس هذه العلاقة اللامتكافئة في بنية المبادلات التجارية بين المغرب وإسرائيل.

حققت المغرب فوائض طفيفة في التبادل التجاري مع إسرائيل قبل العام 2019، لتنعكس المعادلة لصالح إسرائيل بعد التطبيع. أيضاً كانت وتيرة نمو المبادلات تصب لصالح إسرائيل وقد زادت بنحو 25 مرة، في مقابل أقل من مرتين للمغرب. كما يلاحظ أن نمط العلاقة التجارية القائمة بين إسرائيل والمغرب هي نفسها القائمة بين دول الشمال العالمي ودول الجنوب العالمي، إذ تصدّر إسرائيل مواداً ذات قيمة مضافة عالية (ملحقات البث الإذاعي، لوحات التحكم الكهربائية)، بينما يصدّر المغرب مواداً ذات قيمة مضافة منخفضة (المواد الخام والنسيج).

- صادرات المغرب إلى إسرائيل في العام 2023: صدّر المغرب 118 مليون دولار إلى إسرائيل. وكانت المنتجات الرئيسة المصدَّرة هي السكّر الخام (43.6 مليون دولار)، والبدلات النسائية غير المحبوكة (16.6 مليون دولار)، والقمصان النسائية غير المحبوكة (5.17 مليون دولار). وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت الصادرات من المغرب إلى إسرائيل بمعدل سنوي قدره 12.9%، حيث ارتفعت من 64.2 مليون دولار في العام 2018 إلى 118 مليون دولار في العام 2023.

- صادرات إسرائيل إلى المغرب في العام 2023: صدّرت إسرائيل 115 مليون دولار إلى المغرب. كانت المنتجات الرئيسة التي صدّرتها إسرائيل إلى المغرب هي ملحقات البث الإذاعي (39.6 مليون دولار)، ولوحات التحكّم الكهربائية (9.52 مليون دولار)، والنتريت والنترات (9.15 مليون دولار). وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت الصادرات من إسرائيل إلى المغرب بمعدل سنوي قدره 90.9%، إذ ارتفعت من 4.55 مليون دولار في عام 2018 إلى 115 مليون دولار في عام 2023.

- عجز تجاري على حساب المغرب: وبحسب التقرير الصادر عن «معهد أبراهام لاتفاقات أبراهام للسلام» في العام 2022، كان التطوّر في التجارة بين البلدين لصالح إسرائيل «التي زادت صادراتها إلى المغرب من 10.2 مليون دولار إلى 37.9 مليون دولار بين عامي 2020 و2022. كما تطورت الصادرات المغربية إلى إسرائيل أيضاً، ولكن ليس بالوتيرة نفسها، إذ ارتفعت من 11 مليون دولار إلى 17.8 مليون دولار. وفي حين كان الميزان التجاري المغربي فائضاً مع إسرائيل في العام 2019، تحول هذا الفائض إلى عجز منذ إعادة العلاقات بين البلدين في كانون الأول/ديسمبر

2020. وهو العجز الذي ما فتئ يتفاقم منذ ذلك الحين، ليقترب من 20 مليون دولار في نهاية العام 2022». وإذا أخذنا بعين الاعتبار حجم النفقات العسكرية المغربية على واردات سلاحها من إسرائيل يتفاقم عجز المبادلات بشكل مثير، إذ بلغ مجموع نفقات صفقات السلاح التي استوردها المغرب من إسرائيل في الفترة بين 2020-2025: مليارين و287 مليون دولار.

يقف هذا على النقيض تماماً من الدعاية الضخمة التي واكبت التوقيع على اتفاقات أبراهام في كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي قدّمت الوعود الطموحة للتنمية الاقتصادية كحافز رئيس للتطبيع مع إسرائيل.

المكاسب الدبلوماسية أهمّ من الاقتصادية

على الرغم من التأكيد على أهمية العلاقات الاقتصادية، إلا أنها تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لكلا الدولتين. بالنسبة إلى إسرائيل، حسب إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لعام 2021، لم تشكّل صادرات إسرائيل نحو المغرب سوى 0.2% من إجمالي صادرات إسرائيل التي بلغت 143 مليار دولار في العام 2021. لكن الأهم لإسرائيل هو تعميق العلاقات مع دولة «عربية» في وقت تقترف فيه الآلة العسكرية الصهيونية أبشع إبادة بشرية في تاريخ الاحتلال الصهيوني. حتى ما تسمّيه المَلَكية المغربية التزامها بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وأحد أوجه تقديم المساعدات الإنسانية، جرى عبر تفاهم مع إسرائيل، وهو ما لقي ثناءً من معهد القدس للاستراتيجية والأمن [[The Jerusalem Institute for Strategy and Security/ JISS الذي رأى أن «المغرب، بحكم مكانته في إسرائيل، كان أول لاعب إقليمي ينقل المساعدات عبر الطرق البرية الإسرائيلية التي لم يسبق لها مثيل. وكما أكدت وزارة الخارجية المغربية، فقد تمكنت الرباط من ترتيب إرسال 40 طناً من الإمدادات إلى غزة عبر مطار بن غوريون، مستفيدة من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لتسهيل المرور».

أما بالنسبة إلى المَلَكية المغربية، فالمكاسب الدبلوماسية مرتبطة أساساً بإقران تطبيعها مع إسرائيل بالموقف الأميركي من الصحراء الغربية، إذ اعترف ترامب بسيادة المَلَكية على ذلك الإقليم الذي تطالب به «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب/البوليساريو»، مدعومة من الجزائر. وعكس أنصار الأخيرَين الذين قالوا في العام 2020 إن ذلك الاعتراف مجرد نزوة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب ولا تعبّر عن حقيقة السياسة الخارجية الأميركية، فإن الجمع بين تطبيع المَلَكية المغربية مع إسرائيل والاعتراف بسيادتها على الصحراء الغربية هو في قلب توصيات مؤسسات الرأسمال العالمي. فقبل التوقيع على اتفاقات أبراهام 2020، أشار تقرير صادر عن البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى الأمر الذي يؤخر إقامة منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية، مؤكداً مسألتين وهما: «تحوّل الصراع بين الضفة الغربية وغزة وإسرائيل، والعلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر... من بين أمور أخرى، دون تشكيل تكتل أكثر وحدة وتماسكاً بين بلدان المنطقة». وهو توجّه ليس بجديد، بل يُعتَبر في صلب استراتيجية الولايات المتحدة تثبيت هيمنتها في المنطقة، الذي سيجري حسب آدم هنية عن «طريق العلاقات العسكرية والسياسية الوثيقة بالخليج وإسرائيل والدول العربية التابعة مثل الأردن ومصر»، واستخدمت الولايات المتحدة لتحقيق ذلك اتفاقيات التجارة الحرة، وحسب هنية كان «كل اتفاق يحتوي على بند بإلزام الطرف الموقّع بالتطبيع مع إسرائيل مع حظر أي مقاطعة في العلاقات التجارية».

مناهضة شعبية للتطبيع ومعاداة راسخة لإسرائيل

تحاول المَلَكية المغربية اللعب على حبلين؛ تدّعي من جهة أنها «إمارة المؤمنين» وهي رئيس «لجنة القدس»، ما يفرض عليها القيام بمبادرات استعراضية مرائية، ومن جهة أخرى هي مندرجة في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية وأفريقيا ما يُظهر نفاقها هذا على الملأ. هذا التناقض دفع الصحافي توفيق بوعشرين إلى البحث عن حل لهذا المأزق، فبعد جرده لما يشكّله التطبيع من خطر على القضية الفلسطينية وإسرائيل من تهديد للديمقراطية في الشرق الأوسط، نصح الشعوب بالتمسك بأطروحة «خيار الشعوب وضرورات الأنظمة»، شارحاً إياها بالقول «إنها أطروحة تميّز بين ما تفرضه ضرورات الأنظمة الحاكمة من سياسات قد تكون مفروضة عليها لأسباب مختلفة (اقتصادية، عسكرية، دبلوماسية) في صراع دولي معقّد، وبين اختيارات الأمّة التي تُعبّر عن إرادة الشعوب ومواقفها التحررية. وهنا أرى أنه لا بد من اعتماد مقاربة سياسية مركبة إزاء موضوع العلاقة بإسرائيل والصحراء وأميركا واستراتيجية مركبة من الدولة والمجتمع معاً: الدولة تسمح لقوى المجتمع بالحركة والتعبير عن مواقفها تجاه إسرائيل والتطبيع وضد تقتيل أهلنا في غزة، من دون سجون ومحاكمات ولا تشهير أو تخوين، مع مراعاة الظروف في الشرق الأوسط والابتعاد عن التطبيع المستفز... فهذا موضوع سياسي حساس جداً في دولة إمارة المؤمنين... في المقابل على المجتمع وقواه الرافضة لهذا النهج البراغماتي تجنّب إحراج الدولة وإدانتها أو شيطنتها حتى لا نُحدِث المزيد من الشروخ السياسية والاجتماعية والحقوقية».

لكن المَلَكية المغربية تستفيد من المستوى الذي تقف في حدوده حركة مناهضة التطبيع ومناصرة الشعب الفلسطيني في المغرب، مستوى يجعلها مطمئنة إزاء هذا التناقض بين ادعاء التضامن الرسمي والتعاون السافر مع إسرائيل، ما يسهّل لها تبرير هذا التعاون، عكس ما ذهبت إليه آراء أخرى.

معاداة إسرائيل راسخة في الوجدان الشعبي المغربي، هذا ما أكده استطلاع للرأي أعدّه «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» عن «اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية على غزة»، بين 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 و5 كانون الثاني/يناير 2024، حين عارض 78% من المغاربة المستطلعة آراؤهم الاعتراف بالدولة الإسرائيلية.

وفي هذا الإطار، تأسست مبادرتين للتضامن مع فلسطين ومناهضة التطبيع، إحداها «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع»، تتكوّن من جماعات معارضة يسارية وإسلامية ونقابات، والثانية هي «مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين»، تتكوّن من أحزاب كانت في الحكومة بما فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي وقّع أمينه العام، سعد الدين العثماني، اتفاقية التطبيع في كانون الأول/ديسمبر 2020 عندما كان رئيساً للحكومة.

كما تنظَّم فعاليات احتجاجية كثيرة تشمل كل مناطق البلد (وقفات وتظاهرات ومهرجانات خطابية)، لكن ما يمكن اعتباره بداية تحوُّلٍ نوعي في مناهضة التطبيع، هو الاحتجاج الذي دعت إليه الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع رفضا لرسو السفينة الدانماركية Maersk Detroit القادمة من الولايات المتحدة الأميركية، والمحمّلة بشحنة أسلحة ومعدات عسكرية موجهة لإسرائيل، والتحول النوعي هنا أن المبادرة كانت في البداية من طرف النقابة العمالية «الاتحاد المغربي للشغل».

كما هناك فعاليات تدعو إليها حركة المقاطعة BDS ضد علامات تجارية وشركات تربطها علاقات اقتصادية مع إسرائيل. لكن على الرغم من ذلك يظل رد الفعل الشعبي أقلّ مما كان في العقود السابقة، خصوصاً عندما كانت الاعتداءات الصهيونية تستثير ردود فعل عفوية وتلقائية من الشبيبة التلاميذية والطلابية.

التطبيع الاقتصادي الخليجي: باب للهيمنة الإقليمية

عبدالله جناحي

بعد توقيع الإمارات العربية المتحدة والبحرين على اتفاقية التطبيع مع إسرائيل في منتصف شهر أيلول/سبتمبر 2020، ضجّت وسائل الإعلام الخليجية بتصريحات مسؤولي البلدين بأن «اتفاقيات أبراهام» هي لخدمة القضية الفلسطينية، وتبرّع بعضهم بالادّعاء أن هذا الحدث جاء مشروطاً بوقف الاستيطان في الضفة الغربية. لكن رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو أبطله سريعاً بتوقيعه على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، فيما واصل وزير الأمن الداخلي بن غفير في توجيه المستوطنين لارتكاب مزيد من الاعتداءات على الفلسطينيين في المناطق المحتلة في الضفة الغربية والقدس، وحياكة مخططات القتل اليومية لفلسطيني الـ48.

منذ العام 2020، وفي خلال السنوات التي تلت التوقيع على «اتفاقات أبراهام» التطبيعية تمكّنت إسرائيل من تحقيق اختراقات كبرى كانت تُطبَخ على نارٍ هادئة في العقود الثلاثة الماضية بما فيها زيارات غير معلن عنها وحضور مؤتمرات ولقاءات وعقد صفقات تحت الطاولة.

التطبيع مع البحرين:
وعود الازدهار المضلّلة

نصّ الإعلان الصادر في واشنطن بين وزير خارجية البحرين ورئيس الوزراء الإسرائيلي لحظة التوقيع على الاتفاق بأن مملكة البحرين و«دولة إسرائيل» واثقتان من أن هذا الاتفاق «سيساعد في الوصول إلى مستقبلٍ يمكن أن تعيش فيه جميع الشعوب والأديان معاً بروح التعاون وتتمتع بالسلام والازدهار، فتركّز الدول على المصالح المشتركة وبناء مستقبل أفضل». وأشار الاتفاق إلى «إبرام اتفاقات بشأن الاستثمار والسياحة والرحلات المباشرة، والأمن والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة، والرعاية الصحية والثقافة والبيئة ومجالات أخرى ذات المنفعة المتبادلة، بالإضافة للاتفاق على الفتح المتبادل للسفارات».

وقد سمح ذلك بفتح الباب أمام التبادل التجاري بين الإمارات والبحرين مع إسرائيل، بعكس الرغبات الشعبية الكبيرة في معظم الدول العربية، ورفضها سياسات التطبيع، بالإضافة إلى المطالبات الجماهيرية بمقاطعة إسرائيل دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً.

يشير الباحث البحريني، رضي الموسوي في ورقة بحثية بعنوان «تبعات اتفاقيات التطبيع الجديدة على القضية الفلسطينية ومجلس التعاون الخليجي»، إلى أن العلاقات بين إسرائيل وحكومة البحرين لم تشهد تطوّراً يُذكَر من الناحية الاقتصادية إذا ما قورن بحجم التبادل التجاري الإماراتي مع إسرائيل. ففي عامي 2021 و2022، بلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإسرائيل نحو 2.5 مليار دولار، في وقتٍ لم يتجاوز التبادل بين البحرين وإسرائيل 20 مليون دولار (أي 7.560 مليون دينار بحريني). علماً أنّ إجمالي الميزان التجاري البحريني لعام 2024 كان في حدود 2008 مليون دينار، أي أن نسبة التبادل التجاري بين البحرين وإسرائيل هي في حدود 0.3% فقط، فيما شكّل إجمالي قيمة الواردات السلعية نحو 5872 مليون دينار، وإجمالي قيمة الصادرات نحو 3864 مليون دينار. وفي المجال السياحي، زار الإمارات مليون سائح إسرائيل في مقابل بضعة آلاف إلى البحرين، بينما زار إسرائيل في العام 2022 نحو 1400 سائح من الإمارات في مقابل 400 سائح من البحرين.

التطبيع مع الإمارات:
اتفاقات ثنائية وأجندة استراتيجية

بخلاف البحرين، تركّز إسرائيل على دولة الإمارات، نظراً لثرواتها النفطية والنجاحات الملموسة على الصعد الاقتصادية التجارية والعقارية والسياحية في إماراتي أبوظبي ودبي. وقد أشار رضي الموسوي في ورقته سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، صرّح في ندوة بمناسبة مرور 3 سنوات على اتفاقية التطبيع، بأن بلاده «وقّعت 120 مذكرة تفاهم مع الكيان في خلال 3 سنوات»، وأن «هناك 152 رحلة جوية أسبوعية بين البلدين». لكن العتيبة استدرك وتراجع عن تأكيدٍ سابق له بالقول: «اتفاقنا بشأن التطبيع مقابل وقف الضمّ كان ضمن فترة زمنية معيّنة، وقد انتهت، وليس لدينا كمّ النفوذ الذي كان لدينا عند التوقيع. الأمر صعب حالياً، وأعتقد أن المسؤولية الآن ملقاة على عاتق الدول التي ستطبّع مستقبلاً». وأشار إلى أن قيمة التجارة الثنائية بين الإمارات وإسرائيل قد «بلغت 3 مليارات دولار، ومن المتوقّع أن تصل إلى 10 مليارات دولار». ولم يحدّد السفير فترة زمنية للوصول إلى هذا السقف.

والجدير بالذكر بأن الاتفاق بين الإمارات وإسرائيل الذي وُقّع في واشنطن في 15 أيلول/سبتمبر 2020، نصّ على أن يُبرم الطرفان اتفاقيات ثنائية في المجالات التالية: «الرعاية الصحية، والعلوم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والسياحة والثقافة والرياضة، والطاقة، والبيئة، والتعليم، والترتيبات البحرية، والاتصالات والبريد، والزراعة والأمن الغذائي، والمياه والتعاون القانوني». ويمكن للطرفين إبرام اتفاقات في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك وهي «التمويل والاستثمار، والطيران المدني، والتأشيرات والخدمات القنصلية، والابتكار، والتجارة والعلاقات الاقتصادية». ويتضمّن الاتفاق، بنداً مهمّاً، هو البند السابع تحت عنوان «أجندة إستراتيجية للشرق الأوسط»، وقد نصّ على أن «يقف الطرفان على استعداد للانضمام إلى الولايات المتحدة

لتطوير وإطلاق «أجندة استراتيجية للشرق الأوسط» من أجل توسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاستقرار في المنطقة وغيرها من أشكال التعاون الإقليمي».

نموّ تجاري مع الكيان خلال الإبادة

كشف «الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء» عن بيانات وأرقام تجارة الكيان مع الدول العربية المطبّعة رسمياً وهي: مصر والأردن والمغرب والإمارات والبحرين. وقد أعدّ موقع «عربي بوست» تقريراً تفصيلياً وتحليلاً للبيانات والأرقام المذكورة في تقرير «جهاز الإحصاء»، جاء فيه بعض المعلومات اللافتة منها:

أولاً، بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية المُطبّعة وإسرائيل نحو 6.14 مليار دولار، في خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى شباط/فبراير 2025، إذ بلغت قيمة الصادرات العربية إلى إسرائيل نحو 4.57 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الواردات من إسرائيل إلى الدول العربية 1.57 مليار دولار.

ويُظهر تحليل البيانات أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية المُطبّعة وإسرائيل في خلال الأشهر الـ14 الأولى من الحرب على غزة، زاد بنحو نصف مليار دولار (12%) قياساً بالأشهر نفسها من العامين 2022 و2023.

ثانياً، أكثر أصناف المنتجات التي صدّرتها الدول العربية الخمس إلى إسرائيل، هي اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة والمجوهرات المقلّدة وبلغت قيمتها 584.8 مليون دولار، معظمها من الإمارات، تليها الآلات والمعدات الكهربائية وبلغت قيمتها 278.5 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة منتجات الإسمنت والجبس والجير بنحو 246.3 مليون دولار. وتضمّنت أبرز أصناف المنتجات أيضاً مواد غذائية وملابس ومواد كيميائية، بالإضافة إلى الأسمدة التي تستخدم في أعمال الزراعة والتي بلغت قيمة الصادرات العربية منها إلى إسرائيل نحو 52.6 مليون دولار.

ثالثاً، يظهر تحليل البيانات بحسب حجم صادرات الدول الخمس إلى إسرائيل وارداتها منه من المنتجات ذات المنشأ المحلي، بأن الإمارات العربية المتحدة صدَّرت إلى نحو 1377 صنفاً من المنتجات واستوردت نحو 763 صنفاً من المنتجات، وبلغت قيمة التبادل التجاري 2 مليار دولار. أما مملكة البحرين فقد صدّرت 65 صنفاً من المنتجات، واستوردت 53 صنفاً، وبلغت قيمة التبادل التجاري 13.6 مليون دولار.

مقاربات حول القدرات والجدوى الاقتصادية للتطبيع

يشير الباحث رضي الموسوي إلى مقاربة بين القدرات الإسرائيلية والقدرات البحرينية والإماراتية والسعودية. فقد كانت إسرائيل تأمل في إبرام اتفاقية مع الرياض، قبل «طوفان الأقصى» وكان واضحاً أن قطار التطبيع كان منطلقاً بسرعة كبيرة وتمّت فرملته بعد العدوان البربري للجيش الإسرائيلي في غزة والضفة.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل نحو 488.5 مليار دولار في نهاية العام 2022 بحسب البنك الدولي، يقابله قرابة 45 مليار دولار للناتج المحلي الإجمالي البحريني، و600 مليار دولار للناتج المحلي الإجمالي الإماراتي وفق تقديرات الدوائر الرسمية في حكومة دبي. لذلك تعطي إسرائيل أهمية كبرى للإمارات، وترى فيها مركزاً يمكن الانطلاق منه إلى التجارة مع بقية دول العالم. ولكن الإمارات ليست الهدف النهائي لإسرائيل، بل كل دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً السعودية.

يشكّل إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل نحو 24.4% من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي، الذي بلغ في العام 2022 نحو تريليوني دولار، حسب تقديرات البنك الدولي. وهذا يشكل 63.2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية. وتسعى المؤسسات الإسرائيلية للحصول على موطئ قدم في الاقتصاديات العربية بالاختراق التطبيعي وتجتهد لزيادة صادراتها إلى المنطقة. ففي الجانب العسكري تسعى وزارة الحرب الإسرائيلية إلى زيادة صادراتها من الصناعات العسكرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي مستفيدة من ارتفاع قيمة صادراتها في حزيران/يونيو 2021 بنسبة 15% لتصل إلى 8.3 مليار دولار. وأكد وزير الحرب الإسرائيلي في ذلك الوقت، بيني غانتس أن «إسرائيل لديها أسواق جديدة وفرص كبيرة للتطوير ستسهم في ضخ المليارات في الاقتصاد المحلي، وتتيح فرص عمل جديدة وتسهم في تعزيز أمن إسرائيل»، في إشارة غير مباشرة إلى الأسواق الخليجية التي فتحت بعضها لبضائع الكيان ومعداته العسكرية.

إن الخطورة الإستراتيجية بعيدة المدى، لن تكون في صالح حكومات دول مجلس التعاون إذا ما اعتمدت، ولو نسبياً، على الأمن الإسرائيلي. ويؤكد الموسوي أن إسرائيل قد «استغلّت الفرص المتاحة أمام التيه الخليجي والعربي فتغلغلت أكثر وضاعفت سرعة اندفاعة التطبيع والضغط للتوقيع على الكثير من الاتفاقيات في مختلف المجالات». وهو الأمر الذي أشار إليه المستثمر الصهيوني والمؤسس المشارك لمجلس الأعمال الإماراتي الإسرائيلي، دوريان باراك، بقوله في تصريحات لصحيفة «جيروزاليم بوست» إن «الإمارات منصة فريدة للوصول إلى العالم بأسره (..) الإسرائيليون يبحثون دائماً عن طرق للقيام بأعمال تجارية في جنوب آسيا وشرق أفريقيا والهند وبنغلاديش (..)، في حين أنها أسواق بها مليارا شخص ولا يمكن العمل معهم من تل أبيب، أما الإمارات فهي المكان الذي يتجمّع فيه الجميع للقيام بأعمال تجارية، وتمّ قبول إسرائيل أخيراً في هذا النادي. هناك الكثير من مستثمري الأسهم المهمّين في الإمارات، وهي

مسألة وقت قبل أن نرى المزيد من الشركات الإماراتية تستحوذ على حصص كبيرة في شركاتنا».

أما فلور ناحوم، نائبة رئيس بلدية القدس المحتلة، فقالت إن العام الأول للتطبيع مع الإمارات كان «ناجحاً جداً» على الرغم من مواجهة الكثير من التحديات، وأبرزها جائحة كورونا.

عوامل الجذب والاستغلال

تهتمّ إسرائيل بمصالحها الاستراتيجية ومشروعها المتمثّل بأن تكون في مركز القيادة في الوطن العربي، وتنتج مختلف السلع والبضائع بينما يقتصر فعل الدول العربية على الاستهلاك وتغذية المركز الصهيوني بالمال والعمالة الرخيصة باعتبارها أطرافاً في «مشروع الشرق الأوسط الجديد»، الذي نظَّر له وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شيمون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، إذ تشكّل دول مجلس التعاون الخليجي مصدر التمويل الأوّل نظراً لما تتمتّع به من ثروات نفطية ومالية هائلة. إن تركيز إسرائيل والولايات المتحدة على دول مجلس التعاون الخليجي، جاءَ بناءً على دراسة ديمغرافية ومالية اقتصادية لمنطقة تُعتبر واحدة من أغنى المناطق في الشرق الأوسط والعالم.

فقد شكّل الاقتصاد الخليجي عامل جذب للمستثمرين والعمالة المهاجرة الوافدة، وهو يحتلّ مرتبة متقدّمة عالمياً، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدوله الست أكثر من 2 تريليون دولار، بلغ في السعودية لوحدها تريليون دولار، تليها الإمارات بنحو 600 مليار دولار، ثم الكويت بناتج 184.56 مليار دولار، فقطر 180 مليار دولار، ثم عمان 114.67 مليار دولار، والبحرين 45 مليار دولار. ويبلغ حجم التجارة البينية بين دول المجلس حوالي 127 مليار دولار في العام 2022، تتصدرها الإمارات بـ53%، ثم السعودية 26%. ربما هذا يفسر التركيز الإسرائيلي على الإمارات. أما على صعيد إنتاج النفط، تنتج دول الخليج العربية نحو 17.2 مليون برميل يومياً، تمثل 22.8% من الإنتاج العالمي، وتبلغ حصة السعودية من الإجمالي الخليجي نحو 57%، وقد بلغ متوسط إنتاجها 9.81 مليون برميل يومياً ويصل سقفها الانتاجي إلى أكثر من 12 مليون برميل يومياً، كما أن إجمالي موجودات الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون بلغ 4 تريليون دولار.

تعدّ هذه المعطيات مغرية جداً بالنسبة إلى إسرائيل من أجل اقتناص مئات مليارات الدولارات بصفقات أسطورية تتركز في التكنولوجيا والتجسس والسلاح والسياحة.

مسار التطبيع العربي من الترويج إلى الهرولة

لقد سعى الكيان الصهيوني في خلال العقود الثلاثة التي سبقت توقيع «اتفاقيات أبراهام»، إلى ممارسة الاختراقات التطبيعية مع الدول الخليجية، وخصوصاً تلك التي تعاني من خللٍ ديمغرافي وسكّاني لا يشكّل المواطنون فيه إلا نسبةً ضئيلة كما هو الحال مع الإمارات وقطر على سبيل المثال. وبدأت تخرج إلى العلن في العام 1994، عندما قام وفد دبلوماسي إسرائيلي برئاسة وزير البيئة آنذاك، يوسي ساريد، بزيارة البحرين للمشاركة في مؤتمر عن قضايا البيئة، وبعدها بسنتين، أي في العام 1996 افتتحت كلّ من قطر وسلطنة عمان مكاتب تجارية لإسرائيل في عاصمتي البلدين.

زادت هذه الاختراقات وبشكل علني في السنوات اللاحقة عبر إرسال ما يسمّى بالوفود الشعبية أو الخبراء «الأفراد» الذين تم تأسيس مراكز بحث لهم من أجل التطبيع وقياس ردود الفعل، ثم تطوّرت إلى لقاءات رسمية علنية في المؤتمرات الدولية التي عادةً ما تصاحبها لقاءات ثنائية بعيدة عن وسائل الإعلام، ثم تقدّم التطبيع خطوات بالإيعاز إلى بعض المنظمات التي تمّ تشكيلها لهذا الغرض بالقيام بزيارات لفلسطين المحتلة تحت يافطة التسامح والصداقة، وأضيفت لها بعض الفرق الرياضية، وتجنّد البعض لخدمة هذا الهدف ومن بينهم صحافيين ورجال إعلام ورجال دين من مختلف المذاهب... كرّت سبحة التطبيع لتصل إلى منتصف أيلول/سبتمبر 2020 عندما نُظّم في حديقة البيت الأبيض احتفال للتوقيع على ما سمّي بـ«اتفاقات أبراهام» تمّ فيها الإعلان عن اتفاقية بين الكيان وكلٍّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، أعقبها بعد شهر اتفاقية مع السودان ثم اتفاقية اخرى مع المغرب، وقال حينها بنيامين نتنياهو إن التطبيع سيتواصل مع دول عربية أخرى.

ليس في إستراتيجية إسرائيل إيجاد علاقة تبادل بقدر ما تكون علاقة هيمنة أمنية وعسكرية أولاً واقتصادية وسياسية ثانياً بهدف تأسيس جسور على المدى البعيد لتنفيذ مخططاتها

لقد أسس الاختراق الصهيوني لبلدين خليجيين أرضية خصبة للتوسع نحو بلدان خليجية وعربية أخرى، وهذا ما يسعى له الكيان من أجل تشكيل تحالف إقليمي في مواجهة إيران، وتأسيس الحلم الصهيوني المبني على «الشرق الاوسط الجديد». وقد تقدّمت إسرائيل في ذلك خطوات كبيرة من حيث التطبيع الكامل مع الدول التي وقّعت «اتفاقات أبراهام»، وتمكّنت من إرخاء قبضة دول أخرى في الخليج من خلال السماح للطيران الإسرائيلي باستخدام أجواء هذه الدول، وفتح نوافذ لعلاقات تجارية موازية إلى حد ما مع بقاء الاتصالات قائمة ما يعزز الخطى نحو التطبيع الكامل وفتح السفارات وإقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية والأمنية.

إن عين إسرائيل، بعد التطبيع مع أبو ظبي والمنامة، مسلّطة على أسواق المال الخليجية والسعودية على وجه الخصوص. فهي تسعى إلى الدخول بقوة في شراء أسهم الشركات المرسومة لها أدوار ضمن مخططاتها لفرض التطبيع وتوسيعه واستحالة التراجع عنه فيما بعد. كما أن جهودها الآن منصبّة على التطبيع مع أكبر دولة خليجية وأكبر قوة اقتصادية ومالية عربية، أي السعودية، أكبر منتج للنفط وحاضن الحرمين الشريفين، والتي تعتبر المفتاح الرئيس للتطبيع مع باقي الدول العربية والإسلامية. من هنا يمكن فهم التوجه الإسرائيلي نحو دول الخليج العربية، باعتبارها عملية كسر حاجز التطبيع واستغلال الدول الهشة التي يعيش مواطنوها كأقلية في بلدانهم نظراً لحجم العمالة الوافدة التي تشكّل أغلبية السكان في أربع دول خليجية.

تغلغل الكيان الصهيوني في مجلس التعاون الخليجي

تشير بيانات ومؤشرات التبادل التجاري بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين بوضوح، إلى أن هذه العلاقة الاقتصادية لا تحقق القيمة المضافة النوعية أو حتى النسبية. فالتجارة مع إسرائيل لا تنقذ البحرين من الأزمات المالية والاقتصادية التي تعيشها. وبحسب الإحصاءات الرسمية للبحرين، ارتفعت ديون الحكومة من السندات وأذونات الخزينة، من 14.4 مليار دينار في العام 2021 إلى 15.6 مليار دينار في حزيران/يونيو 2024، وصولاً إلى 22 مليار دينار في ميزانية السنتين 2025/26.

كذلك فإن التطبيع لن يحقق قفزات ملموسة في الإيرادات قياساً إلى الخسائر الجيوسياسية وتراجع التأييد الشعبي المحلي وأيضاً تراجع التعاطف الشعبي العربي والعالمي تجاه حكومات الدول العربية المطبّعة مع عدو تاريخي للأمة العربية. وعلى الصعيد الاقتصادي، ليس في إستراتيجية إسرائيل إيجاد علاقة تبادل بقدر ما تكون علاقة هيمنة أمنية وعسكرية أولاً واقتصادية وسياسية ثانياً بهدف تأسيس جسور على المدى البعيد لتنفيذ مخططاتها. حتى إن نظّرت الحكومات الخليجية المطبّعة بأن المصالح الأمنية والعسكرية هي في صالحها إلا إنها مصالح مرحلية تنتهي بانتهاء نتيجة الصراع الإقليمي لصالح إسرائيل وهي نتيجة لها تداعياتها ضد مصالح كل الحكومات العربية المطبّعة وغير المطبّعة.

وقد تيقّنت الشعوب الحرّة بأن هذا الكيان المصطنع أصبح عائقاً وثقلاً مرهقاً على الدول الرأسمالية الداعمة له وتدرك الحكومات الإسرائيلية مآلات هذا الأمر، لذلك تعمل لإحكام القبضة على المنطقة العربية ليسهل عليها قيادتها. وقد كَثَّفَ الدكتور مروان عبد العال في ورقة بعنوان «تطبيع القرن؛ من الهيمنة إلى الصهينة» هذه الفكرة بالإشارة إلى أن الترويج للتطبيع باعتباره يحقق التنمية المنشودة، هو كذبة صهيونية. ولا بدّ من تذكّر ما قاله وزير خارجيتها الأسبق أبا إيبان عن أن «إسرائيل ترغب أن تكون علاقتها بالدول العربية كعلاقة الولايات المتحدة بأميركا اللاتينية»، أي أنه بالقدر الذي تتحوّل فيه إسرائيل إلى قوة إمبريالية فإنها تحتاج إلى «أميركا لاتينية خاصة بها». كما أوضح عبدالعال «أن من ينجذب لأطروحة «الإغراء الاقتصادي»، كما جرى في ورشة المنامة عام 2019 عن الاستثمار والازدهار، فليتذكر وعود «كامب ديفيد» للمصريين بالرخاء أو في «أوسلو» بتحويل غزة إلى سنغافورة الشرق. جميع الوعود استخدمت فيها نكهة الدسم لتخفي طعم السم».

وأشار عبد العال إلى أن حصيلة سياسة «السلام الاقتصادي» كخيار استراتيجي «هو شكل التبعية والهيمنة التي اعتمدت عليها الإمبريالية الأميركية لتشديد قبضتها على الدول العربية وتكريس الكيان الصهيوني كإمبريالية صغرى بتوابع وملحقات من أنظمة حاكمة عربية». ويخلص عبد العال في ورقته إلى أن «التطبيع هو بوليصة تأمين أميركية للكيان الصهيوني» كونها أمام تراجعات اضطرارية جديدة وتحوّلات دولية لغير صالحها وتبدّلات إستراتيجية تطال وظيفة إسرائيل للقيام بوظيفة إمبريالية إقليمية من خلال إلحاق الأنظمة العربية في مشروعها وليس العكس! من مبدأ تثبيت وجود ودور وزعامة الكيان في المنطقة، وهذا يحتاج تأمين درع أو عمق أمني واستثماري ومالي وعسكري وسياسي وثقافي وتطبيع ديني يكرّس قبولها وثمنه تصفية القضية الفلسطينية ومصادرة هوية وانتماء ومستقبل شعوب المنطقة!».

هل استفادت مصر والأردن اقتصادياً من التطبيع مع إسرائيل؟

إعداد: محمد الخنسا وباسم الجوني

على الرغم من التوقيع على اتفاقيات سلام وتطبيع مع إسرائيل، لم يشهد كل من الأردن ومصر تحسناً جوهرياً في مؤشرات التنمية الاقتصادية أو المعيشية، بل كشفت البيانات عن استمرار الأزمات البنيوية وتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

هل تحسّنت الصادرات؟

صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

مصر

قبل التطبيع (1978-1969)

13%

بعد التطبيع (1988-1979)

8.7%

الأردن

قبل التطبيع (1994-1985)

46.6%

بعد التطبيع (2004-1995)

47.3%

ماذا عن دخل المواطنين؟

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع المتوسّط العالمي

مصر

قبل التطبيع

1,012$ أدنى بنحو
من المتوسط العالمي

بعد التطبيع

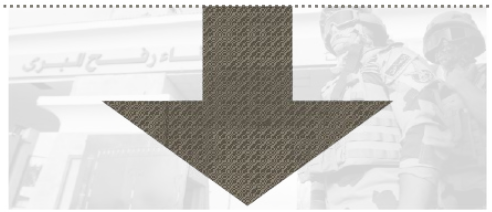

2,203$ أدنى بنحو
من المتوسط العالمي

الأردن

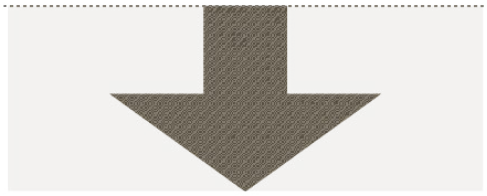

2,440$ أدنى بنحو
من المتوسط العالمي

4,031$ أدنى بنحو
من المتوسط العالمي

الديون واللامساواة

مصر

الدين العام
كنسبة من
الناتج المحلي

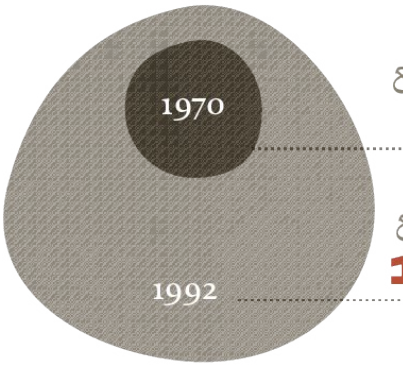

الأردن

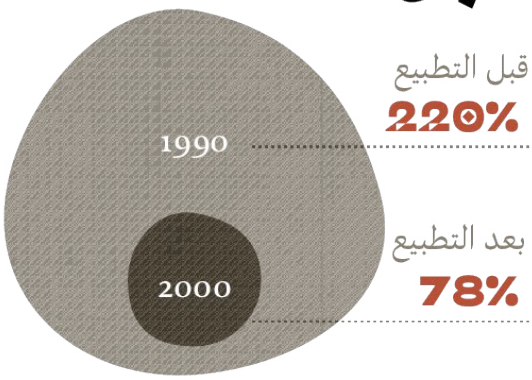

الأردن

اللامساواة بين
1986 و2002

حصّة كل فئة
من مجمل الدخل

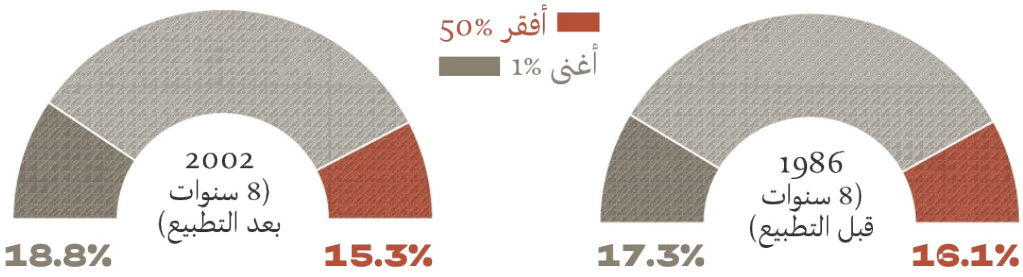

التضخّم

معدّل التضخّم بالمقارنة مع المتوسّط العالمي

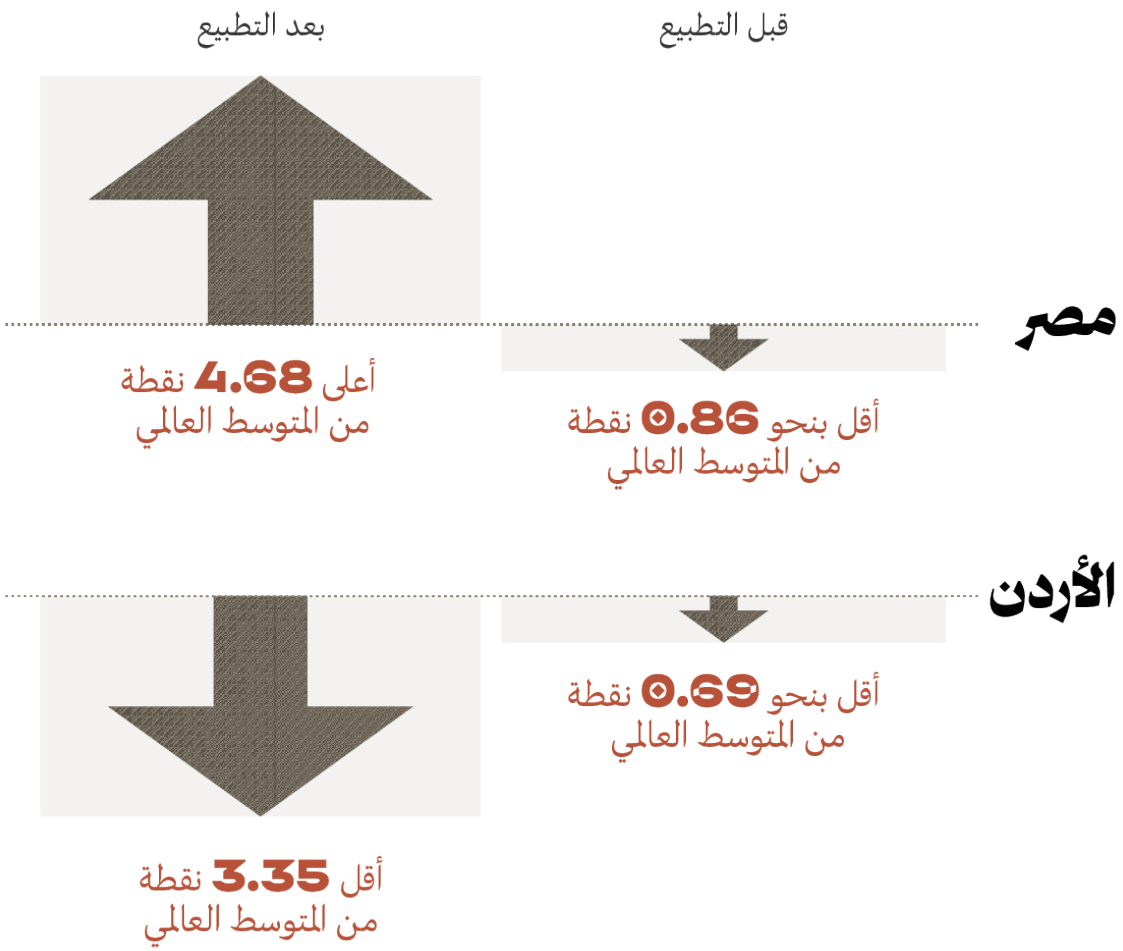

البطالة

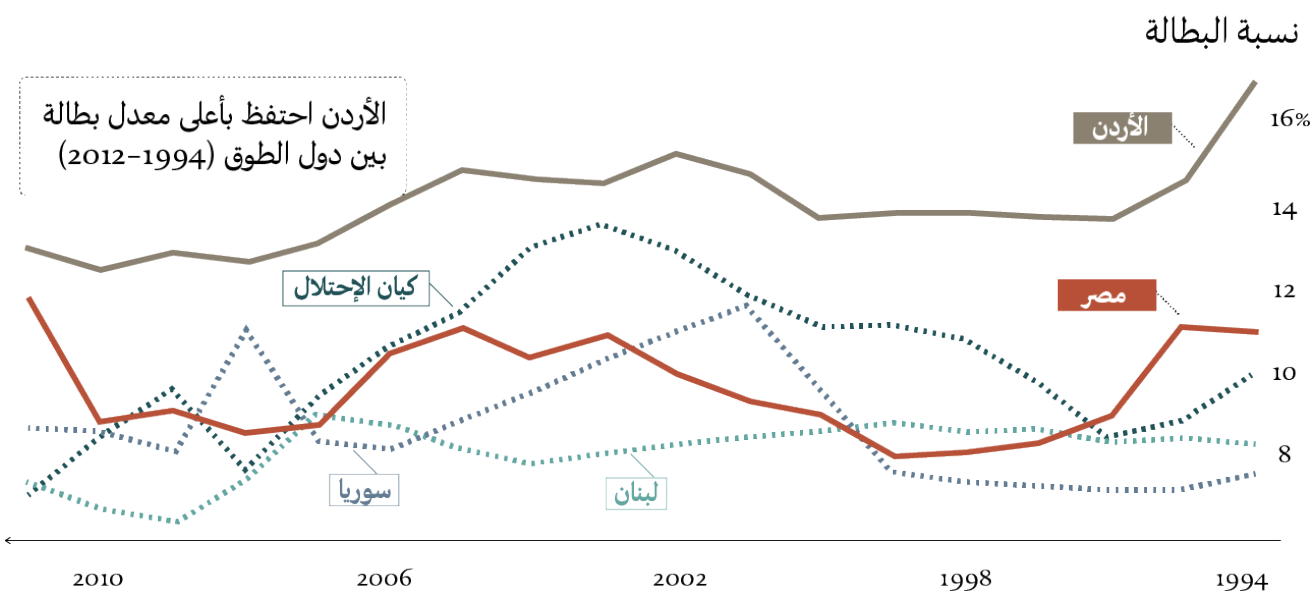

الأرض. العمل. رأس المال

موقع «صفر» يمارس الصحافة الاقتصاديّة كفعل سياسي
عكس التيّار السائد واقتصاده المُبتذل، صوت إضافي
مع المستغَلين ضد المستغِلين، مساحة مفتوحة لآراء
ومقاربات جديدة.

sifrmag.org @sifrmag